الصحيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الواحد والثلاثون - يناير - ٢٠٢١

سعادة السيدة ريم المنصوري عضو مجلس الشورى

أدعو المجتمع القطري لمساندة مسيرة التحول التي بدأها سمو الأمير ودعم ترشح المرأة وكسب أصوات الثقة

د. المري

يشارك في منتدى الأمم المتحدة ال ٩ للأعمال التجارية وحقوق الإنسان

ورشة حول النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع أزمة كورونا

الاحتفال بـ "اليوم القطري لحقوق الإنسان" ٢٠٢٠

اليوم العربي لحقوق الإنسان

Arab Day for Human Rights

16 March 2021

الحق في الوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها

(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة 12-2 (ج))

Right to Prevention, Treatment and Control of Diseases

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
QATARNHRC | NHRCQATAR

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الواحد والثلاثون - يناير ٢٠٢١

رئيس التحرير

مريم بنت عبدالله العطية

مدير التحرير

مبارك محمد السفران

هيئة التحرير

عبدالرحمن سليمان الحمادي
فيصل ثامر القحطاني
جابر صالح دلموك
هبه الشناوي
ضياء الدين عباس

إخراج وتصميم

أحمد محمد حنفي
مطابع الوراق

الخط الساخن: ٨٠٠٢٢٢٢ ٩٧٤+

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة
ص. ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة - قطر
ت: ٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤+ | ٩٧٤٤٤٤٤٠١٣+
البريد الإلكتروني: c@nhrc.org.qa

qatarnhrc qatarnhrc
nhrcqatar qatarnhrc

محتوى العدد 31

5 جائحة كورونا دفعتنا إلى تطوير آليات الاستجابة في النظر للالتماسات وحلها

8 ندوة حول أوضاع اللاجئين في ظل أزمة كورونا

14 د. المري يقدم مداخلة في حلقة نقاشية على هامش الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة

22 الاحتفال بـ "اليوم القطري لحقوق الإنسان" والذكرى الـ ١٨ لتأسيسها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٣٤ مقابلة مع سعادة السيدة ريم المنصوري عضو مجلس الشورى

٤٢ حقوق الانسان والأزمات الصحية

كلمة العدد

جائحة كورونا

إن تكريس احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة، يعد مقياس لتقدم الأمم، فالدول شرعت القانون لتنظيم المجتمع بغيه الحفاظ على حريات ومصالح الافراد الخاصة، مع حفظ كيان المجتمع وإقرار النظام فيه، وكفالة المصلحة العامة، والسعي الدائم إلى التوفيق بين مصلحة الافراد الخاصة والمصالح العامة، لذا حرصت التشريعات الوطنية وكافة مواثيق حقوق الإنسان على المساواة بين الافراد وحماية كافة الحقوق وخاصة الحق في الحياة مع مراعاة حقوق الإنسان في حالات الطوارئ

وخلال جائحة فيرس كورونا كوفيد-١٩ المستجد الذي أصبح وباءً عالمياً وفقاً لتصريحات منظمة الصحة العالمية أُبلغ عن انتهاكات حُقوق الإنسان بما في ذلك الرقابة والتمييز والاعتقال التعسفي وكراهية الأجانب في أنحاء مختلفة من العالم.

وما زال العالم في خضمّ أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد الذي طبق حدود البشرية من أقصاها إلى أقصاها، والذي لم يترك نشاطاً بشرياً ولا مجالاً حيوياً إلا وغيَّر فيه ما شاء له التغيير، فإن هذه الجائحة أفرزت أثاراً سلبية خطيرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة على احترام حقوق الإنسان وحرياته في كافة دول العالم كما أثارت هذه الجائحة مدى حدود السلطات التنفيذية في مواجهتها وضرورة تحقيق التوازن بين الإجراءات والتدابير التي تتخذها هذه السلطات والحفاظ على احترام حقوق الانسان وحرياته، وتقاطع المصلحة العامة مع الحقوق اللصيقة بالإنسان، ومما يؤسف له أن الأثر السلبي الأعظم لهذه للجائحة قد تأثرت به الفئات المهمشة في العديد من المجتمعات وهو الأمر الذي أعاد للساحة الفكرية القانونية وغيرها مسائل مثل دور الدولة والتزامها بشأن توفير الرعاية اللازمة كحق دستوري لكافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة والأقل دخلاً.

وإذا كانت المواثيق الدولية تسمح بتقييد بعض الحقوق والحريات العامة الأساسية، في حالة الطوارئ الاستثنائية التي تهدد أمن وسالمة المواطنين مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، مما يسمح للحكومات أن تتخذ التدابير الوطنية للتقييد المؤقت لبعض الحريات العامة، لمواجهة الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، إلا إنه يجب أن تكون تلك التدابير منصوصاً عليها في القانون وضرورية ومؤقتة، وتنفذ بشفافية، حتى لا تترك للسلطات العمومية أي مجال للإساءة في تفسيرها أو تقييدها بشكل تعسفي، لكن الملاحظ هو أن مكافحة فيروس كورونا شكلت مناسبة للعديد من الحكومات في التعسف في استعمال السلطة واستخدام العنف ضد المواطنين.

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش السلطات في بعض الدول إلى عدم استغلال حالة الطوارئ لمواجه هذه الجائحة والتعسف في فرض القيود على الحريات العامة للأفراد، والتضييق على الصحفيين والجمعيات الحقوقية أثناء القيام بواجبهم المهني.

وتأتي أهمية هذا العدد من مجلة الصحيفة في تسليط الضوء على حقوق الإنسان في ظل جائحة كرونا وعلى التحديات والتبعات القانونية لهذه الجائحة غير المسبوقة في عالمنا المعاصر. ولبيان دور اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أثناء الجائحة وممارستها لاختصاصاتها والدور المنوطة به في التوعية والتثقيب بالحقوق والحريات أثناء الازمة والقيام بالعديد من الزيارات لكافة المنشئات الصحية وخاصة أماكن الحجر .

وأخيرا يشكّل فيروس كورونا المستجد اختبارًا لكلّ من المجتمعات والحكومات والأفراد، لذا فعلينا جميعا أن نتضامن ونتعاون لنتصدّى معًا للفيروس، ونخفّف من الآثار غير المقصودة في أغلب الأحيان للتدابير المصممة لوقف انتشاره.

مريم بنت عبدالله العطية
رئيس التحرير

ترحيب ببيان النيابة العامة بشأن العثور على طفلة حديثة الولادة بمطار حمد الدولي

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بما ورد في بيان النيابة العامة بشأن العثور على طفلة حديثة الولادة بمطار حمد الدولي وثمنت اللجنة الجهود التي بذلتها الجهات المختصة لكشف الغموض الذي أحاط بتلك الحادثة كما أشادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالإجراءات الاسعافية والطبية التي اتخذتها الجهات الحكومية لإنقاذ حياة الطفلة.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

وقال السيد عبدالله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن بيان النيابة العامة كشف غموض الحادثة وأكد على التجاوزات والتصرفات الفردية لبعض مأموري الضبط بالمطار فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذت تجاه بعض المسافرات.

وقال المحمود: إن حادثة الطفلة هزت ضمير كل أفراد المجتمع وبين أن عملية كشف ملابسات الحادثة أحدثت ارتياحا كبيراً لدى الرأي العام وأضاف: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووفقاً لاختصاصاتها ومهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني والتي تشمل كل الأفراد والجماعات داخل قطر من مواطنين ومقيمين وزائرين؛ تدعو إلى مزيد من اجراءات الحماية لكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر والتي تضمن عدم تكرار ما حدث.

كما تطالب السلطات المختصة ببذل المزيد من العناية والجهد والرعاية للطفلة وتقديم كل أنواع العناية الخاصة لها وذلك استنادا على القوانين المحلية واتفاقية حقوق الطفل التي تبنتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩م والتي كفلت حق الطفلة في تدابير الحماية التي تحتاجها وحقها في التسجيل فور ولادتها وحقها في الاسم وكافة بقية الحقوق المنصوص عليها.

الدوحة في ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠

د. المري يشارك في منتدى الأمم المتحدة السنوي التاسع للأعمال التجارية حقوق الإنسان

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة اتخذت تدابير واسعة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات خلال الجائحة العالمية كورونا (كوفيد-١٩).

جاء ذلك خلال مشاركة سعادة الدكتور علي بن صميخ في الجلسة النقاشية عن بعد عبر شبكة الإنترنت حول (منع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) المنعقدة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر الجاري بدعوة من الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وذلك ضمن منتدى الأمم المتحدة السنوي التاسع للأعمال التجارية حقوق الإنسان الذي ينظمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان برئاسة الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. حيث ناقش المنتدى هذا العام العديد من التحديات العالمية الملحة حيث تتقاطع قضايا حقوق الإنسان ودور الأعمال التجارية، بما في ذلك في سياق الأزمات الحالية والناشئة، مثل جائحة COVID-١٩. إلى جانب دور السلوك التجاري المسؤول في "إعادة البناء بشكل أفضل" من الوباء وعواقبه.

وأشار د. المري إلى أنه إثر إعلان فيروس كورونا (كوفيد ١٩) وباءاً عالمياً، بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بعدة إجراءات لاستمرار دورها كآلية غير قضائية لسبل الانتصاف وتلقي المظالم، خلال هذه الأزمة. وقال: عمدنا إلى إطلاق الخط الساخن وتقديم الاستشارات القانونية كما سعينا للتواصل مع الجهات الحكومية والغير حكومية لمعالجة التحديات ومساعدة أصحاب الشكاوى، تلقت اللجنة عدداً من الشكاوى، نتيجةً للإغلاقات المتعلقة بمكافحة الوباء.

وكشف سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خاطبت رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية ووزيرة الصحة ووزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، للتأكيد على توافق إجراءات مكافحة فيروس كوفيد ١٩ مع حقوق الإنسان الأساسية. إلى جانب إصدار اللجنة بياناً بتاريخ ٠٦ أبريل ٢٠٢٠ حول إجراءات مواجهة تفشي الوباء، والذي أعربت من خلاله على ضرورة تضافر جهود الحكومة والمجتمع بكل فئاته لاحترام حقوق الإنسان دون تمييز.

الدوحة: ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠

د. الكواري:

جائحة كورونا دفعتنا إلى تطوير آليات الاستجابة في النظر للالتماسات وحلها

قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إنّ طبيعة الأزمة خلال جائحة كورونا دفعتنا إلى تسريع إجراءاتنا الإدارية وأن نكون أكثر حساسية لاحتياجات مقدمي الشكاوى الالتماسات. منوها إلى أنه على الرغم من إلغاء الاجتماعات والمقابلات المباشرة وفقاً للإجراءات المتبعة للحد من انتشار الفايروس إلا أن اللجنة الوطنية تعمل على طمأنة مقدمي الالتماسات بأنهم سيحصلون على نتائج إيجابية من خلال اللجوء إليها. وأوضح الكواري أنه من الدروس المستفادة من جائحة كورونا هي تطوير الآليات الإلكترونية لتقديم الشكاوى والوثائق من قبل المشتكين، وتحسين آليات الاستجابة والحدود الزمنية للنظر في الشكاوى وإيجاد حلول لها، وإطلاع المشتكيين على المستجدات والمتطلبات اللازمة لحلها.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها سعادة الدكتور محمد سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدى مشاركة تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا (كوفيد -١٩) في المؤتمر الدولي الرابع "حماية حقوق الإنسان في أوراسيا: تبادل أفضل ممارسات أمناء المظالم" ويُدار عن بعد عبر شبكة الانترنت من العاصمة الروسية موسكو. فيما جاءت مشاركة سعادة نائب رئيس اللجنة الوطنية بدعوة من قِبل المفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي.

وقال د. الكواري: كذلك من الدروس التي تعلمناها خلال هذا الوباء هو معرفة مدى أهمية وجود مكاتب للجاليات في مقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأضاف: لقد أثبتت هذه المكاتب، التي يعمل بها متطوعون من ممثلي الجاليات، فعاليتها في الوصول إلى الفئات الضعيفة، وأظهرت قدرًا كبيرًا من المصداقية فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة إلى اللجنة. مشيراً إلى أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل حاليًا على تحسين عمل هذه المكاتب من خلال تعزيز التفاعل مع ممثلي الجاليات، وتوفير المزيد من خدمات بناء القدرات والتدريب، وإنشاء آليات جديدة لتمكين مكاتب الجاليات بمزيد من الفعالية.

١٨ نوفمبر ٢٠٢٠

خلال ورشة إعداد التقارير حول حقوق الإنسان

العطية: هنالك ضرورة لتدريب كوادر وطنية مستدامة على إعداد التقارير وكتابتها

سيد أحمد: رفع التقارير وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن وضعية حقوق الانسان من أبرز مهام المؤسسات الوطنية

وصفت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان عملية إعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان بأسلوبها العلمي والمهني والتي تتسم بالدقة والمصداقية والشفافية، "بالعمود الفقري لعمل المؤسسات الوطنية."

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي القتها السيدة مريم خلال الورشة التدريبية حول "إعداد وكتابة التقارير في مجال حقوق الإنسان" التي نظمتها عن بعد عبر شبكة الانترنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية لفائدة موظفي اللجنة وممثلي الوزارات المعنية بالإضافة إلى المعهد الوطني للإحصاء. وقالت العطية: تعتبر عملية إعداد التقارير وكتابتها من أهم الأدوار التي تقوم عليها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي تضطلع من خلالها بجهود كبيرة ومتعددة وتساهم بشكل فعّال في عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني، وأضافت: لا سيما حينما تأتي هذه التقارير مشفوعة بتوصياتها حول أوضاع حقوق الإنسان، وما يجب القيام به وفقاً لالتزامات الدولة المنصوص عليها في المواثيق الدولية التي صادقت عليها، وفي ظل المشورة التي تقدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمؤسسات الدولة والواردة في أهداف النشأة التي أقرتها مبادئ باريس.

ونوهت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالضرورة الملحة للعمل على تدريب كوادر وطنية مستدامة لأداء مهمة إعداد التقارير مسألة وذلك لضمان الجودة العالية للتقارير التي تقدمها المؤسسات الوطنية سواء أكانت داخلية أو خارجية، أوطنية أو دولية وغيرها من أنواع التقارير، وفقاً لولايتها واختصاصاتها في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

من جانبه قال الدكتور عبد السلام سيد أحمد مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية أن رصد حقوق الإنسان يُعدُّ من أبرز المهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار ولاية الحماية وأكد على ضرورة أن تشمل هذه الولاية رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية وأنه يجب على المؤسسات الوطنية أن تتمتع بسلطة جمع المعلومات والأدلة التي تحتاجها لأداء هذه الوظيفة بفعالية.

كما أكد الدكتور عبد السلام سيد أحمد على أهمية دور المؤسسات الوطنية المتمثل في تقديم المشورة إلى الحكومة والجهات المعنية الأخرى ورفع التقارير والتوصيات بشأن وضعية حقوق الانسان بصفة عامة وتقديم المقترحات العملية لحمايتها وتعزيزها.

يذكر أن الورشة التدريبية هدفت للتعريف بمبادئ الرصد وجمع المعلومات والمبادئ العامة لكتابة التقارير في مجال حقوق الإنسان وعملية اعتماد معايير ومؤشرات حقوق الإنسان في عملية الرصد واعداد التقارير كما استعرضت الورشة تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الخاصة بتقديم التقارير على المستويين الوطني والدولي إلى جانب ذلك تناولت الورشة التدريبية أنواع التقارير في مجال حقوق الانسان والغرض من إعدادها والمبادئ الأساسية للرصد وجمع المعلومات بالإضافة إلى إعمال مؤشرات حقوق الانسان. ويخضع المشاركون للتدريب على المبادئ الأساسية للرصد الخاصة بوضعية حقوق الإنسان سواء كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية أو مدنية وسياسية. إضافة إلى جمع المعلومات وإجراء المقابلات والزيارات وفي هذا السياق تطرق

الدوحة: ٢٠ يوليو ٢٠٢٠

في ندوة حول أوضاع اللاجئين في ظل أزمة كورونا

مفوضية شئون اللاجئين:

٢٨ ألف لاجئ مصاب بفايروس كورونا في ١٠٠ دولة منذ بداية الجائحة

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع المفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ندوة عن بعد عبر شبكة الانترنت حول "أوضاع حقوق اللاجئين في ظل أزمة وباء كورونا كوفيد -١٩ "

وطالب السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية للندوة بتفعيل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين واتخاذ تدابير ملموسة للمساعدة في تحقيق أهداف الميثاق بما في ذلك ما سيقدمه من برنامج عمل ومخططات لضمان وصول اللاجئين بشكل أفضل إلى فرص الصحة والتعليم وسبل كسب العيش، واندماجهم في المجتمعات المستضيفة. إلى جانب دعم وإعادة دعم الحكومات المستضيفة التي تواجه زحفاً كبيراً من قبل اللاجئين، وتحديد نظماً لتقاسم المسؤولية لكي لا تتحمل هذه الحكومات المستضيفة العبء بمفردها. بالإضافة إلى وضع آليات لتقاسم الأعباء والمسؤوليات وعمل ترتيبات وطنية وإقليمية لأوضاع محددة وأدوات كالتمويل والشراكات وجمع البيانات وتقاسمها.

الجمّالي:

على الدول للوفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه اللاجئين في شتى بقاع العالم

دعوة لتفعيل الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

ساهر: ٨٠٪ من اللاجئين والنازحين في بلدان محدودة ومتوسطة الدخل

شئون اللاجئين:

شراكة مع الخطوط القطرية لدعم جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين حول العالم

وقال الجمّالي: إن أزمة انتشار جائحة كورنا كوفيد -١٩ التي مازالت تطل على العالم بتبعاتها في كافة مجالات الحياة، وكثير من التوقعات تقول إن آثارها الوخيمة ستلقي بظلالها على حقوق الإنسان الأساسية لما لها من وقع كبير على ارتفاع نسب البطالة والفقر وأعداد الأطفال العاملين وفاقدي السكن وبالتالي ارتفاع أعداد اللاجئين وطالبو اللجوء. منوهاً إلى الانخفاض الكبير في المعاونات الذي باتت تشهده المنظمات المهتمة بشئون اللاجئين بسبب الضائقة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا مما يجعل عمليات حماية اللاجئين تتذيل تراتبية أولويات العالم. وأضاف: هذا ما يدفعنا كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في حالة بحث مضنية لإيجاد الحلول والمقترحات والتوصيات وصولاً لحياة كريمة يتمتع بها اللاجئون وتخفف من وطأت الحياة والمعناة الجاثمة على كاهلهم.

وأوضح الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه في ١٧ ديسمبر ٢٠١٨، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين)، وذلك بعد عامين من المشاورات المكثفة التي قادتها المفوضية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء المختصون بشأن اللجوء، وقال: بالرغم من الإنصاف الذي يبدو في المسئوليات التي تضمنها الميثاق؛ إلا أنه قوبل بكثير من الانتقادات من منظمات حقوقية دولية حيث اعتبرت تلك المنظمات أن الميثاق لم يفلح في إحداث تغيير حقيقي لتأمين حياة كريمة للاجئين، كما أنه جاء مخيباً للآمال، ولا يعدو عن كونه إطار للتنصُّل من المسؤوليات الأخلاقية والقانونية. وأضاف: لعل هذا ما يبدو في المظهر العام للحالة المزرية التي يعاني منها اللاجئون في شتى بقاع الأرض وما يواجهونه من قسوة تصل إلى حد استخدام القوة لمنعهم من دخول الأراضي المستقبلة للاجئين في كثير من البلدان الأوروبية،، قد تفوق قسوة الحروب التي فروا من انتهاكاتها مخلفين وراءهم الكثير من المآسي والآلام بحثاً عن الأمان. مؤكداً في الوقت نفسه أنّ الالتزام بما جاء في الميثاق ستتمكن المنظمات الراعية لشئون اللاجئين وعلى رأسها مفوضية شئون اللاجئين ستتمكن من أداء رسالتها تجاه هذه الشريحة الهامة من العالم.

من ناحيته كشف السيد ساهر محي الدين كبير مسؤولي الحماية الإقليمية بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين عن إصابة ٢٨ ألف لاجئ بفايروس كورونا في ١٠٠ دولة منذ بداية الجائحة وأشار إلى أنه وفقاً لآليات الاستجابة قامت المفوضية بعمل الإجراءات اللازمة للمصابين من حيث عزلهم وعلاجهم. واوضح ساهر أنه تماشياً مع سياسة الطوارئ الخاصة بالمفوضية أعلن المفوض السامي في ٢٥ مارس الماضي حالة الطوارئ عالمياً لافتاً إلى ان هذا الإعلان سمح بتوسيع حالة الحماية والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في جميع المناطق التي يتواجد بها اللاجئون عالمياً كما سمح بالاستعداد بمواجهة وباء كورونا بطريقة تلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً بالتعاون مع الحكومات والشركاء والأشخاص المعنيين.

قدم تعريفاً حول مفوضية الامم المتحدة السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين وأنشطتها ومكاتبها ومصادر تمويلها لافتاً إلى ان ٨٠٪ من اللاجئين والنازحين داخلياً يتواجدون في بلدان محدودة أو متوسطة الدخل ويعاني كثير منها في ضعف في خدمات الرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي فضلاً عن هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية مما جعل اللاجئين والنازحين فيها أكثر عرضة للإصابة بفايروس كورونا بالإضافة إلى مواجهة التمييز في الحصول على الخدمات الأساسية لكونهم لاجئين إلى جانب أنهم يواجهون التهميش والحملات التحريضية لترحيلهم من البلدان المضيفة.

وقال ساهر إنه في مايو الماضي عقدت المفوضية السامية لشئون اللاجئين شراكة مع الخطوط الجوية القطرية لدعم جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية للاجئين والنازحين حول العالم من الاستجابة الضرورية والتحديات والمستجدات التي يفرضها وباء كورونا. وأضاف: هذه الشراكة التي ستستمر لعامين للاستفادة من شبكة رحلات الخطوط الجوية القطرية الممتدة لجميع أنحاء العالم. وتابع: عبر أسطول القطرية الذي يضم ٢٥٠ طائرة ستتمكن المفوضية من تقديم المساعدات الحيوية اللازمة من المياه والرعاية الصحية والمواد المضافة للاجئين والنازحين وأفراد المجتمع المضيف في مختلف أرجاء العالم.

وفي ذات السياق أوضح ساهر أن المفوضية تعمل على ضمان استمرار التعليم في المدارس في المخيمات والتعليم عن بعد وفقاً للإجراءات الصحية المتبعة مؤكداً في الوقت نفسه أنه بعد وباء كورونا تأثر أطفال اللاجئين أكثر من غيرهم في العالم وقال: نحن ما زلنا نحاول الاستجابة لهذا التحدي الكبير بالطرق التعليمية البديلة لحماية الأطفال من الإصابة. وحول الخطة المستقبلية للتصدي لجائحة كورونا أشار ساهر إلى أن المفوضية حشدت ٧٥٠ مليون دولار لحالة طوارئ استمرار الجائحة وقال: نحن نعمل على زيارة الدعم في ظل تفوق الاحتياجات على الموارد.

وتناولت الندوة في جدول أعمالها ورقة عمل حول (حقوق اللاجئين وفق مقتضيات القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم اللجوء السياسي بدولة قطر) قدمها الرائد / علي بن طالب آل حنزاب – رئيس قسم الشكاوى بإدارة حقوق الانسان وزارة الداخلية' إلى جانب ورقة عمل ثانية حول حقوق اللاجئين في القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان قدمها الدكتور/ امير كمال الدين- مستشار قانوني باللجنة الوطنية لحقوق الانسان.

الدوحة ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠

ندوة حول أوضاع كبار السن في أوقات الأزمات..

دعوة لإنشاء غرفة طوارئ لإعداد استراتيجيات قومية لحماية كبار السن

الجمّالي: أية اختلالات تصيب فئة كبار السن من شأنها أن تخل بالمنظومة الاجتماعية بأكملها.

دعا السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة لإنشاء غرفة طوارئ وإعداد استراتيجيات قومية توضع في محل التنفيذ لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الفئات الأولى بالرعاية سواء أكانت أزمات صحية أو غيرها مؤكداً في ذات السياق على ضرورة إنزال قرار إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة على أرض الواقع وتفعيله إلى جانب الارتقاء بعملية حماية الفئات الأولى بالرعاية وتحديد السلوك المناسب لمواجهة التحديات الصحية التي قد تتعرض لها.

جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية التي القاها الجمّالي ندوة نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – عن بعد – حول (أوضاع حقوق كبار السن ضمن الفئات الأولى بالرعاية في أوقات الأزمات). بهدف تسليط الضوء على أوضاع فئة كبار السن في دولة قطر سواء من الناحية الاجتماعية والقانونية أو من ناحية الإجراءات المتخذة لفائدتهم من حيث الجهود المبذولة على الصعيد السياسات والمؤسسي للإحاطة بهذه الفئة بصفة عامة وفي فترة الحجر الصحي بصفة خاصة. وقال الجمّالي: إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تظل في عملية رصد دائمة في إطار دورها الرقابي على الجهود التي توليها الدولة للالتزام بتعهداتها الوطنية والإقليمية والدولية. وجدد إشادة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٩ بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، معتبراً القرار دعوة للارتقاء بحقوق الفئات الأولى بالرعاية بما فيهم كبار السن. ودعا الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: كافة جهات ومؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية الممثلة للجنة المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة لإنشاء غرفة طوارئ وإعداد استراتيجيات قومية توضع في محل التنفيذ لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها

الفئات الأولى بالرعاية سواء أكانت أزمات صحية أو غيرها وقال: تأتي هذه الدعوة من باب إنزال قرار إنشاء هذه اللجنة على أرض الواقع وتفعيله من ناحية، إلى جانب الارتقاء بعملية حماية هذه الفئات وتحديد السلوك المناسب لمواجهة التحديات الصحية التي قد تتعرض لها هذه الفئات. منوهاً العالم الآن يتحدث عن الموجة الثانية لجائحة كورونا وقال: يأتي الحديث عن الموجة الثانية بالرغم من اننا في دولة قطر نشهد تراجعاً كبيراً وسيطرة على عدد الإصابات بالفايروس، مشيداً في هذا الجانب بالإجراءات التي تتبعها السلطات الصحية في الدولة من أجل السيطرة التامة على هذا الوباء.

وقال السيد سلطان الجمّالي: تعتبر حقوق كبار السن في الأزمات واحدة من القضايا الهامة التي تتابعها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتابعها عن كثب لما لها من مستحقات دينية واجتماعية والزامات وطنية ودولية. وأضاف: أما نحن في شريعتنا الإسلامية فننظر إلى كبار السن من منظور التربية العقائدية التي تحثنا على احترامهم وتوقيرهم وقد ورد في هذه المعاني الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة منها على سبيل المثال قوله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا). لافتاً إلى أنّ الشريعة الإسلامية وفرت الأرض الخصبة لاحترام حقوق كبار السن وسبقت كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن وقال: هذا ما جعل كافة ما ورد من حقوق في تلك الاتفاقيات يتطابق مع مبادئنا الدينية والاجتماعية مما مكننا من الالتزام بهذه الحقوق بكل يسر.

يذكر أن الندوة تناولت حزمة من أوراق العمل ذات الصلة بحقوق كبار السن في الأزمات الصحية، حيث قدم السيد/ ناصر المري – رئيس قسم التحقيقات والاستشارات القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الانسان ورقة عمل حول حقوق كبار السن في سياق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، فيما قدمت السيدة/ ريم العجمي خبير شؤون اجتماعية بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ورقة عمل حول الحماية الاجتماعية والقانونية لكبار السن على الصعيد الوطني (دولة قطر) بينما قدم السيد/ سالم العنزي – رئيس وحدة الرعاية النفسية بمركز تمكين ورعاية كبار السن (احسان) ورقة عمل ثالثة حول كيفية التعامل مع الجانب النفسي المتعلق بكبار السن في سياق ازمة كورونا.

الدوحة:٢٠-١٠-٢٠٢٠

(حقوق الإنسان) تجتمع مع وزير الخارجية الفنلندي

اجتمع الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الأنسان بمقر اللجنة مع سعادة السيد/بيكا هافيستو وزير خارجية جمهورية فنلندا بحضور السيدة ماريان نيسيلا، سفيرة فنلندا لدى دولة قطر والسيدة كاتيا كالاماكي، المستشار الدبلوماسي والسيد أوتو تورتونن، المستشار الخاص لوزير الخارجية الفنلندي والسيد جوسي سويني، رئيس الفريق، وحدة الشرق الأوسط بالخارجية الفنلندية. وتطرق الاجتماع لشرح حول طبيعة عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها وتصنيفها. وأوضح الكواري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر هي لجنة مستقلة معنية بنشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني بشكل إلى جانب اهتمامها بالمراقبة ورصد أوضاع الفئات الأولى بالرعاية من الأشخاص ذوي الإعاقة والطفل والمرأة وكبار السن والعمال وغيرهم. إلى جانب دور الاستشاري اللجنة من منطلق ولايتها في إعداد التقارير السنوية حول أوضاع حقوق الإنسان ورفع التوصيات للجهات المختصة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالدولة.

الدوحة: ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠

ندوة تثقيفية حول التطورات التشريعية الأخيرة لفائدة الجالية النيبالية

الجمّالي: يتعاظم الدور التوعوي للمؤسسات الوطنية لتثقيف العمال بحقوقهم وواجباتهم

باتاك: قطر سبقت دول الخليج المستقبلة للعمالة في إصلاحاتها القانونية لحماية حقوق العمال

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالشراكة مع مفوضية حقوق الإنسان النيبالية الندوة التثقيفية عن بعد للجالية النيبالية حول: "التعديلات الأخيرة المتعلقة بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل إلى جانب المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم" بهدف رفع الوعي الحق وقي لدى الجالية النيبالية و توضيح العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل في ظل التطورات الأخيرة في القانون خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور. إلى التعريف بأبرز مزايا التعديلات الأخيرة بالقانون، والتوعية بأهداف مذكرة التفاهم المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق لإنسان ومفوضية حقوق الانسان النيبالية.

وقال السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية للندوة: إن التحركات المتسارعة والمقدَّرة من الدولة لمزيد من الارتقاء بمنظومتها التشريعية ولحشد الضمانات الكافية لحقوق العمال؛ تضعنا أمام تحديات لنكون في الموعد لإيصال رسائلنا التوعوية والتثقيفية لفئاتنا المستهدفة لكافة العمال في دولة قطر، وأضاف: وفي ظل اهتمام دولة قطر بتطوير سلسلة من السياسات والقوانين التي تهدف الى توفير الضمانات للعمالة على أراضيها، خاصة مع نمو مشاريعها ولتلبية احتياجات خططها التنموية والمساهمة في نسيجها الاقتصادي؛ يتعاظم دورنا كمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لنولي اهتماماً يتماشى مع هذه التطورات خاصاً للعمالة ولحماية حقوقهم وتثقيفهم بها. حيث تعتبر العملية التوعوية بالحقوق هي الخطوة الأولى والأهم لحمايتها. مشيراً إلى ان عملية التوعية توعية وحماية العمال تدخل ضمن رؤية وطنية تعتمد على إحداث تغيير نوعي يهدف إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان عامة وأوضاع حقوق العمال خاصة. واعتبر الجمّالي أن الجالية النيبالية واحدة من أهم ومن أكبر الجاليات التي تضم فئة كبيرة من العمالة، وقال: بهذه الندوة التثقيفية لنضمن وصول صوتنا ورسالئنا لأكبر عدد من العمال. منوهاً إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستواصل عقد وتنظيم ندوات مماثلة لبقية الجاليات الممثلة للدول المصدرة للعمالة.

من جانبه قال سعادة السيد/ سوديب باتاك العضو المفوض بمفوضية حقوق الإنسان النيبالية: هذه الندوة تهدف إلى الارتفاع بالوعي بالقانون رقم ١٧ لعام ٢٠٢٠ المعدل إلى نص محدد من القانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٥ من قبل قطر بشأن تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم. معتبراً دولة قطر من الدول المستقبلة للعمال على نطاق واسع، وقال: قد أدخلت قطر بشكل تدريجي القانون والهيكل المؤسسي للحصول على مزايا الحكم المنصوص عليه في القانون ثم البلدان الأخرى المستقبلة للعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. ودعا باتاك سفارة نيبال في دولة قطر للعمل على زيادة الوعي حول هذا القانون المعدل رقم. ١٧ وإجراء حوار متبادل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بشأن قضايا العمال النيباليين، كما طالب الجمعية النيبالية غير المقيمين (NRNA) في قطر، وغيرها من جمعيات الجالية النيبالية لنشر هذا القانون على نطاق أوسع في مجتمع المهاجرين النيباليين المقيمين في قطر.

من ناحيته قال البروفسير محمد رمضان ممثل مكتب الجالية النيبالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: اتاحت لنا هذه الندوة الاستماع لتوضيحات وشرح لتفاصيل التعديلات الجديدة على قانون العمل من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية. وأضاف: كما استمعنا للدور الذي ستقوم به مفوضية حقوق الإنسان النيبالية في تثقيف أفراد الجالية النيبالية في ظل مذكرة التفاهم المبرمة بيها واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر. مؤكداً في الوقت نفسه على التواصل المستمر بين مكتب الجالية النيبالية باللجنة اللجنة الوطنية لحقوق والمسؤولين في اللجنة والسفارة النيبالية للوقوف على أوضاع الجالية النيبالية ورعايتهم.

فيما تناولت الندوة حزمة من المحاور وأوراق العمل حيث قدم السيد/ عبد الرحمن سلطان الهاشمي باحث قانوني باللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر ورقة عمل حول العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل في ظل الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان بينما قدم كل من السيد/ فهد ظافر الدوسري - مدير إدارة تفتيش العمل بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية والسيد/ محمد عبدالواحد العبيدلي - مساعد مدير إدارة علاقات العمل بالوزارة قدما ورقة عمل حول مزايا التعديلات الأخيرة المتعلقة بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل إلى جانب المرسوم بقانون رقم) ١٩ (لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم. بينما قدم السيد/ كمال ثابا كشيتي - المسؤول عن الاتصال بالعمالة المهاجرة بمفوضية حقوق الإنسان النيبالية شرحاً حول دور المفوضية في تثقيف الجالية النيبالية في ظل مذكرة التفاهم المبرمة مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في قطر.

الدوحة:٧ أكتوبر ٢٠٢٠

د. المري يقدم مداخلة في حلقة نقاشية

على هامش الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة

دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، أمين عام والقائم بأعمال رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان التفكير في إعادة النظر في الحوكمة وكيفية بناء مجتمعات أكثر تشاركية وشمولية. وقال في ذات السياق: إن العالم يمر حاليا بأوقات غير مسبوقة وضعتنا جميعا أمام تحديات للتكيف وإعادة التفكير في الطرق التي كنا نتعامل بها مع الحياة نفسها.

جاء ذلك خلال المداخلة التي قدمها د. المري الحلقة النقاشية الافتراضية رفيعة المستوى على هامش الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه أمين عام والقائم بأعمال رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي استضافتها أوروغواي حول "التحديات المستقبلية للمشاركة وحقوق الإنسان والحوكمة" السيدة ميشيل باشيليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والسيد ايمون جيلمور، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الانسان السيدة ساتا شريف، المؤسس والمدير التنفيذي لمنظمة العمل من أجل العدالة وحقوق الإنسان، ليبيريا والسيد كريستوف هاينز، أستاذ قانون حقوق الإنسان بجامعة بريتوريا وعضو لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والسيد داودا جالو، النائب العام ووزير العدل في غامبيا إلى جانب الجهات الراعية من الأرجنتين، كوستاريكا وكوريا وأوكرانيا بينما أدارت الحلقة النقاشية السيدة إيلزي براندز كيريس، الامين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان بالأمم ا لمتحد ة .

وأكد الدكتور علي بن صميخ أن حقوق الإنسان تسهم اسهاماً بناء خلال الأوقات العصيبة الذي يمر بها العالم. وقال: إن حقوق الانسان تجسد القيم التي تمثل نبراساً يمكن الاسترشاد به للمضي قدماً بما في ذلك أهمية السلامة والكرامة والعيش الكريم والإنصاف والحرية والمساواة والاحترام والرفاه والمسؤولية.

ونوه على ضرورة تنفيذ العديد من العمليات الشاملة والتشاركية على جميع المستويات، وذلك في إطار العناصر المحورية للمضي قدما

في دربنا إلى جانب وجود بيئة آمنة ومواتية لمن لهم دور في تعزيز حقوق الانسان والدفاع عنها. معتبراً في الوقت نفسه المشاركة في الشؤون العامة حقاً من حقوق الإنسان، وأمراً حيوي لعدم ترك أحد خلف الركب.

وأكد المري أنه يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا في وجود بيئة آمنة ومواتية للمشاركة في تخطيط السياسات وتنفيذها وتقييمها. لافتاً إلى الدور بالغ الأهمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم الدول لبناء جسور من المشاركة أكثر شمولاً وفعالية في مجتمعاتهم. وقال الأمين العام والقائم بأعمال التحالف العالمي لحقوق الإنسان: إن المؤسسات الوطنية تعد مصدرًا أساسيًا للحفاظ على الديمقراطية والقضاء المدني، وأعني بذلك الاستقلالية والمشاركة والاندماج والتعددية والأمن. وأضاف: نحن مسؤولون عن ضمان أن تكون حقوق الإنسان الجوهر الأساسي لثقافة الحوكمة الجديدة التي شكلتها التغييرات التي نمر بها.

وأكد على دعم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل كامل لولاية الأمين العام للأمم المتحدة وعمل مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وذلك بصفته ائتلافاً للمؤسسات الوطنية على المستوى العالمي. وقال: نحن نتطلع إلى العمل مع الجميع في دعم الرفاه العادل الذي يبني مجتمعات أكثر إنصافًا تقوم على المشاركة.

٢٦ سبتمبر ٢٠٢٠

ترحيب بإصدار قانون تحديد الأجور

عبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن ترحيبها بإصدار القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ والذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل، إلى جانب المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم.

ووصفت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تصريح اليوم، هذه الخطوات بالعلامة الفارقة في تاريخ واقع العمالة في المنطقة لتكون دولة قطر صاحبة السبق باعتماد حد أدنى غير التمييزي للأجور في المنطقة. وقالت: "هذه القرارات الإيجابية من قبل قيادة الدولة تؤكد على التوجه الرائد في سبيل تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ والإرادة الصادقة لصون وحماية كرامة الإنسان في دولة قطر".

وأشارت إلى أن الإصلاحات التي تقوم بها الدولة تأتي أيضاً من باب الاحترام والتعزيز للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.. موضحة أن تراتبية الإصلاحات التي أجرتها الدولة كان لها الأثر الكبير في الحد من انتهاكات حقوق العمال.

ونوهت العطية بتجاوب مؤسسات الدولة مع توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي ترد في تقاريرها، مما أسهم بشكل واسع في النهوض بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق العمالة على وجه الخصوص، مشيرة إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ظلت تتابع عن كثب الإصلاحات التي تجريها الدولة في قانون العمل والتي يمكن وصفها من القرارين الأخيرين بالمتوافقة مع التزامات الدولة تجاه الشرعة الدولية.

وقالت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن إلغاء الاشتراطات المفروضة على العمال بضرورة عدم الممانعة من صاحب العمل في حال أرادوا تغيير وجهة العمل، فضلا على تحديد الحد الأدنى للأجور يصب في إعمال الحقوق الأساسية لحقوق الإنسان في الدولة.

وأضافت أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تثمن ما تقوم به الدولة من جهود "ونحن إذ نشجع هذه الخطوات الإصلاحية، نجدد الدعوة لحكومة دولة قطر بالمضي قدماً في تطوراتها التشريعية في مسار الحرص على حقوق شركاء النهضة التي تشهدها دولة قطر".

الدوحة في ٣٠ أغسطس

لدى مشاركته حفل افتتاح مقر

"حقوق الإنسان الكولومبية" بحضور رئيس الجمهورية..

المري:

الدول مطالبة بدعم المؤسسات الوطنية لتعزيز جهود تطوير حقوق الإنسان عالمياً

"دعا سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (IRHNAG)، حكومات ودول العالم إلى الاستمرار في تقديم من المزيد من الإمكانات والموارد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم وتعزيز جهودها لتطوير وحماية حقوق الإنسان عبر العالم."

جاء ذلك، خلال مشاركة سعادته، عبر تقنية الفيديو، في حفل افتتاح المقر الجديد للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بجمهورية كولومبيا، بحضور فخامة إيفان دوكي رئيس جمهورية كولومبيا، وسعادة الدكتور كارلوس نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وعدد من الضيوف ورؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم.

وفي كلمة له بالمناسبة، قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: "إنه لشرف عظيم أن أوجه هذه الرسالة إليكم

اليوم بالنيابة عن مكتب سكرتير التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأود أن أتقدم إليكم بأصدق التهاني على افتتاح المبنى الجديد المتميز الذي سيصبح، من الآن فصاعدًا، الوجه الجديد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كولومبيا".

وأضاف: "يمثل هذا الإنجاز أكثر من مجرد مبنى، فهو يمثل التاريخ الكولومبي الطويل جدًا للدفاع عن حقوق الإنسان، والإرادة الحثيثة لجعله قابلاً للتحقيق على الرغم من التحديات المختلفة التي واجهتها كولومبيا طوال تاريخها".

وتابع سعادته: "هذه البنية التحتية المذهلة والمثيرة للإعجاب لا ترسل فقط رسالة قوية إلى شعب كولومبيا، ولكنها أيضًا تلهم العالم بأسره للاستمرار في تعزيز البنى التحتية والموارد لديها من أجل التحسين المستمر في الجهود العالمية لتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

وختم سعادته قائلاً: "نأمل أن يكون هذا أحد التطورات والإنجازات العديدة المستقبلية التي نتطلع إلى مشاهدتها. ونقدم مرة أخرى أعمق التهاني وأخلصها".

ويأتي خطاب سعادة الدكتور علي بن صميخ تأكيداً للالتزامات التي أعلن عنها بعد انتخابه في منصب الأمين العام ونائب رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث أكّد استعداده للعمل جاهداً خلال عهدته على تعزيز استقلالية وأداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، والالتزام بالدفاع وحماية حقوق الإنسان عالمياً.

وأكد أن الاستراتيجية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) تطمح إلى إطلاق رؤية جديدة تؤسّس لتحالف عالمي برؤية جديدة؛ يحظى بقوة التأثير والإقناع لدى الحكومات والشعوب وجهات ذوي الاختصاص في مختلف المنابر العالمية؛ موازاة مع تعزيز وحدة وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنضوية تحت إطار التحالف العالمي، وتحفيزها على رفع تصنيفاتها وفقاً لمبادئ باريس.

وشدّد سعادته على أن الاستراتيجية الجديدة للتحالف العالمي ستعمل على تحفيز ودعم تأسيس مؤسسات وطنية جديدة لحقوق الإنسان في الدول التي لا تتواجد بها، داعياً في الوقت ذاته حكومات ودول العالم إلى تعزيز استقلالية ومهام مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وإزالة مختلف العقبات التي تعترض تنفيذ مهامها ورؤيتها.

الدوحة يوم: ١٢ أغسطس ٢٠٢٠

بوصفه قائماً بأعمال رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان..

د. المري:

التحالف أصبح الواجهة والناطق الرسمي بصوت أعضائه على مستوى العالم إصداره للتحالف العالمي حول دور وتجارب المؤسسات الوطنية خلال أزمة كورونا

قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري القائم بأعمال رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: إن التحالف العالمي قطع شوطا كبيراً في السنوات الماضية وأصبح أكثر ظهوراً وفعالية بعد تحقيق العديد من الإنجازات، أهمها كونه أصبح الواجهة الرئيسية والناطق بصوت أعضائه من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى العالمي.

جاء ذلك خلال كلمة الدكتور علي بن صميخ في فاتحة أعمال الجمعية العمومية لمنتدى آسيا والمحيط الهادي التي انعقدت افتراضياً (عن بعد). واستعرض د. المري المشاريع التي يعمل عليها التحالف العالمي والتي من أبرزها التحضير للاجتماع السنوي الذي سيعقد افتراضيًا هذا العام في شهر أكتوبر القادم ٢٠٢٠ بالشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. من ناحية، إلى جانب قيام اللجنة الفرعية التابعة للتحالف العالمي للاعتماد بتطوير أساليب العمل الحالية للتكيف مع الطبيعة الافتراضية للاجتماعات عن بعد. وأكد المري على الأهمية القصوى لعقد جلسات اللجنة الفرعية عن بُعد قبل نهاية هذا العام "على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة كورونا"، وذلك ضمان نزاهة عملية الاعتماد من قبل التحالف ا لعا لمي .

وفي ذات السياق نوه د. علي بن صميخ بالفرصة التي أتيحت للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وقت مبكر للمساهمة في تطوير القرار المتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للدورة الخامسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وقال: يأتي ذلك بفضل النهج التشاوري المقدم من قبل أستراليا. ودعا الجمعية العامة لمنتدى آسيا والمحيط الهادي لدعم هذا القرار الهام لأعضاء جميع المنظمات، من خلال الوزارات المعنية في دولهم وبعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف. وأضاف المري: كذلك يعمل التحالف العالمي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان على إعداد إصدار حول دور وتجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان خلال أزمة كورونا من خلال تنفيذ ولاياتها ووظائفها بموجب مبادئ باريس. وذلك من خلال استطلاع سيعممه التحالف العالمي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنضوية تحت لوائه.

الدوحة: ٩ سبتمبر ٢٠٢٠

د. المري يشارك في الاجتماع السنوي لمفوضية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي بجنيف

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطني لحقوق الإنسان على قدرة الإنسان للتكيف مع التغيرات في العالم، وعلى قوة الاتصال المتبادلين البشر إلى جانب القدرة على العمل من أجل بناء غدًا أفضل معًا. وقال بقدر ما يشكل وباء كورونا من تهديدات لكل فرد في هذا العالم، فهو أيضًا فرصة للتحالف العالمي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والشبكات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة لتبادل أفضل الممارسات وتحديد الاحتياجات والإبداع في عالم أفضل يسعى لضمان تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في كل مكان أكثر من أي وقت مضى.

جاء ذلك في كلمة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى افتتاح أعمال الاجتماع السنوي للشراكة الثلاثية بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث شارك في افتتاح الاجتماع السنوي سعادة السيد كاتي طومسون، قائد فريق سيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسعادة السيد كارلوس ألفونسو نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي والسيدة جورجيت غانيون، مديرة قسم العمليات الميدانية والتعاون التقني، المفوضية السامية.

ودعا الدكتور علي بن صميخ المشاركين في الاجتماع السنوي لتحويل الزخم الذي أحدثه الاجتماع إلى علامة فارقة لمستقبل التعاون في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقال: إنه لشرف كبير لي دائمًا، بصفتي أمين عام التحالف العالمي أن أكون جزءًا من مشروع طموح وهادف مثل الاجتماع الثلاثي بين مؤسساتنا والذي يعتبر استثنائي من نواحي عدة، بالإضافة لأنه يأتي مع نهاية التوجيه والقيادة الاستثنائيين لرئيس التحالف الذي ساعد بشكل اساسي في تشكيل ما حققه التحالف العالمي من انجازات حتى اليوم. وأكد المري أن اجتماع الشراكة الثلاثية الافتراضي -عن بعد- يعتبر تاريخياً باعتبار انعقاده في ظل ظروف استثنائية غير مسبوقة يعيشها العالم بسبب انتشار وباء كورونا وقال: هذا الاجتماع يبرز قدرتنا على التكيف مع التغيرات في العالم، ويشدد على قوة الاتصال المتبادل لدينا كبشر وشركاء ويؤكد إرادتنا كفريق من أجل بناء غدًا أفضل معًا.

وناقش الاجتماع السنوي للشراكة الثلاثية ناقش في يومه الأول وجهات نظر من الشبكات الإقليمية تحت عنوان الاتجاهات الرئيسية بما في ذلك التصدي لفيروس كورونا (كوفيد-١٩): الأولويات التطلعية وعمليات التخطيط الاستراتيجي وفرص الشراكة في أفريقيا والأميركتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا إلى جانب عروض تقديمية من التحالف العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الإجراءات ذات الأولوية والإنجازات الرئيسية منذ اجتماع الشركة الثلاثية الأخير، وتقارير النتائج، والمنظور التطلعي. كما تناول في جلسة نقاشية مفتوحة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمعجلات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المنتظر أن يتناول في يوم الثاني ملاحظات افتتاحية رفيعة المستوى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحالف العالمي والمفوضية السامية، بالإضافة إلى جلسة حول الاعمال الانتقامية يتم خلالها تقديم التوجيهات الصادرة بشأن الأعمال الانتقامية لمنظومة الأمم المتحدة، تحديث بروتوكول الاعمال الانتقامية. علاوة على جلسة حول أولويات الأمين العام للأمم المتحدة: دعوة للعمل من أجل حقوق الإنسان وصولاً إلى فهم مشترك لأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبدء تطبيق عمليات إصلاح الأمم المتحدة وحقوق الإنسان بما في ذلك دعم فرق الأمم المتحدة القطرية واتساق السياسات. ويختتم الاجتماع السنوي للشراكة الثلاثية بملخص نقاط العمل الرئيسية من اجتماع الشركة الثلاثية في ٢٠١٩ والخطوات المستقبلية إلى جانب الاستنتاجات والملاحظات الختامية.

جنيف: ٢٤ يونيو ٢٠٢٠

خلال ورشة النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع أزمة كورونا..

الجمّالي:

احترام القوانين الطارئة والمؤقتة ومراقبة تنفيذها دون المساس بالكرامة الإنسانية

أكد السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تعاظم دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة المنظمات العاملة في الحقل الحقوقي والإنساني في عملية التوعية والمراقبة لتأمين احترام وتعزيز حقوق الإنسان أثناء الأزمات الصحية للمحافظة على مقاربة صون حقوق الإنسان واحترام القوانين الطارئة والمؤقتة ومراقبة تنفيذها دون المساس بالكرامة الإنسانية. منوهاً إلى تأثير جائحة كورونا على حالة حقوق الإنسان بشكل عام من تقييد للحريات في التنقل والحركة والتجمعات بكل أنواعها، وذلك في إطار الحد من انتشار هذا الوباء.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي القاها الجمّالي خلال مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الورشة التدريبية -عن بعد- تحت عنوان "النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع أزمة كورونا" وذلك بتنظيم مشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. ولفت الأمين العام المساعد للجنة إلى ما تضطلع لمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من دور الكبير في عملية بناء المعرفة والوعي الجمعي، ورفع درجات الإدراك العام داخل المجتمع، والتثقيف لانتهاج سبل ومعادلات تقوم على حقوق الإنسان في التعامل مع كافة الأزمات التي تجتاح العالم. مؤكداً في الوقت ذاته أن جائحة كورنا فرضت على العالم

عبد السلام:

الاحترام الكامل حقوق الإنسان، أمر أساسي لنجاح خطط الصحة العامة لمواجهة كورونا

معطيات جديدة غيرت في سلوك الحياة البشرية بشكل عام، وقال الجمّالي: هذه المعطيات اشكّلت تحديات وواقعاً يحتم علينا التعامل عبر آليات تمكننا من الاستمرار في نشر رسائلنا التوعوية والتدريبية دون الحاجة لتلك التجمعات التي تتنافى مع الإجراءات الاحترازية والوقائية للحد من انتشار وباء كوفيد ١٩ إلى أن تعود الحياة إلى سيرتها الأولى.

وأشار الجمّالي إلى حرص المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إجابة الكثير من التساؤلات الهامة في مثل هذه الأزمات لضمان عدم الإفراط في تقييد الحريات العامة وتحقيق الممارسة الفضلى التي تحترم الحقوق الصحية والوقائية لهذه الأزمة، بما يلبي احتياجات الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن، والعمال وغيرهم من الفئات الأولى بالرعاية. وقال: تراقب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإجراءات الإلزامية للحكومات، التي تسعى للحد من انتشار هذا الوباء الخطير في المجتمع مع مراعاة التزاماتها الحقوقية. إلى جانب ضمان الوصول السهل لمعلومات دقيقة تصدر عن الجهات المختصة حول انتشار هذا الوباء العالمي، إلى جانب توفر الرعاية الصحية الجيدة للجميع دون تمييز كحق أصيل من حقوق الإنسان.

من جانبه أكد السيد عبد السلام سيد أحمد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية على أن الاحترام الكامل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة، والحقوق المدنية والسياسية، أمر أساسي لنجاح خطط الصحة العامة المعتَمَدة لمواجهة فيروس كورونا والتعافي من الوباء. وأنه لا يجب أن تتصدى الاستراتيجيات الصحية لأبعاد الوباء الطبية فحسب بل يجب أن تتناول أيضًا آثار التدابير المعتَمَدة على حقوق الإنسان.

كما ذكّر بان القانون الدولي يسمح باعتماد تدابير طارئة في مواجهة تهديدات كبرى، ولكن بشرط أن تكون تلك التدابير متناسبة مع المخاطر التي تم تقييمها، وضرورية وغير تمييزية، أي أن تكون محدّدة الهدف والمدّة. وأكد مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الانسان في كلمته أنه يجب أن تصل المعلومات بشأن وباء فيروس كورونا المستجدّ والتصدّي له إلى جميع الناس بدون أيّ استثناء. وأنه يجب إيلاء أهمية خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل حماية الحقّ في التعليم في حالة إقفال المدارس والحق في الغذاء الكافي والحق في السكن والوصول إلى المياه والنظافة.

يذكر أن الورشة ناقشت حزمة من أوراق العمل حيث قدم الأستاذ علاء قاعود، نائب مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان ورقة حول "احترام معايير ومبادئ حقوق الإنسان في إطار مكافحة فيروس كورونا" بينما استعرض الاستاذ ناصر مرزوق المري ممثل الإدارة القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الدروس المستفادة من عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ظل الجائحة، فيما وقدمت الاستاذة إشراق بن الزين مسؤولة حقوق الإنسان مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان ورقة حول "دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مجابهة فيروس كورونا". واستعرضت الأستاذة منى فاضل السليطي، المديرة التنفيذية لقطاع التطوع والتنمية المحلية بالهلال الأحمر القطري بعض التجارب والدروس المستفادة.

الدوحة: ٢٢ /٦ / ٢٠٢٠

الاحتفال بـ "اليوم القطري لحقوق الإنسان"

والذكرى الـ ١٨ لتأسيسها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أكدت سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان الذي يصادف الـ ١١ نوفمبر، من كل عام، يتزامن هذه السنة، والذكرى الـ ٨١ لتأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ممّا يجعلها محطة تاريخية مزدوجة، ومناسبة لتأكيد الاعتزاز بالإنجازات التي حققتها دولة في قطر في تعزيز حقوق الإنسان، وتجديد الالتزام بدعم جهود الحكومة القطرية وحثّها على ضرورة الاستمرار على ذات النهج لتحقيق مزيد من الإنجازات ومواصلة وتيرة الإصلاحات والتطور التي تشهدها المنظومة التشريعية المعززة لحقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر على حدٍّ سواء، ممّا جعل قطر تتبوأ الصدارة في حماية وتطوير حقوق الإنسان بالمنطقة، بشهادة المجتمع الدولي والعديد من المنظمات الدولية.

وبمناسبة الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان، قالت سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية في تصريح صحفي: "ككل عام؛ تولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية بالغة للاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان، ونحرص على أن تكون المناسبة محطّة لتقييم الإنجازات والوقوف على النقائص، وتأكيد التزام اللجنة الوطنية في المضي على ذات النهج، وحرصها على دعم تطوير حقوق الإنسان في دولة قطر، من خلال الجهود والتوصيات التي ترفعها اللجنة الوطنية عبر مختلف تقاريرها الدورية للحكومة القطرية".

ونوّهت سعادتها إلى أنه "بالنظر للظروف الصحية التي يواجهها العالم، جراء استمرار تفشي وباء فيروس كورونا المستجد "كوفيد-١٩"؛ كان لزاماً أن تراعي احتفالات اللجنة الوطنية باليوم القطري لحقوق الإنسان ظروف الجائحة، وأن لا تمرّ المناسبة دون تقديم واجب العرفان والتقدير لجنود الخطوط الأمامية الذين شكّلوا "خط الدفاع الأمامي" حيث قامت اللجنة ممثلة في الأمين العام المساعد السيد سلطان بن حسن الجمّالي بتكريم الأطباء والممرضون، والمتطوعين في الهلال الأحمر القطري بحضور

سعادة السفير علي بن حسن الحمّادي الأمين العام للهلال الأحمر القطري والأستاذة مني فاضل السليطي مدير قطاع التطوع والتنمية المحلية، كما كرمت اللجنة الكوادر التعليمية في المدارس الذين تحدّوا الجائحة، وحرصوا على حماية حق الأطفال في التعليم، مع مراعاة حقهم في الصحة والحفاظ على حياتهم".

وأضافت: "يستحق جنود الخفاء هؤلاء وغيرهم، ممّن تقدّموا الصفوف الأمامية، أن نخصّهم بأسمى آيات التقدير والعرفان على ما بذلوه من جهود. وبدورنا، حرصنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على التواجد في الميدان، وتنظيم العديد من الجولات الميدانية للوقوف على الخدمات الصحية والطبية والتثقيفية التي تقدمها دولة قطر، لحماية المواطنين والمقيمين، وتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ على الصحة؛ باعتبار الحق في الصحة والحياة من أهم حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والتشريعات القطرية والدولية".

وتابعت سعادتها: "بجانب رسائل التقدير والعرفان للطواقم الطبية والمتطوعين؛ فقد ارتأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان توزيع ألفي وردة على كل هذه الجهات، تقديراً لجهودهم في معركة التوعية والتثقيف الصحي لمختلف فئات المجتمع، في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد".

العطية:

ملتزمون برسالتنا في الحثّ على استمرارية حماية وتعزيز حقوق الإنسان

الدوحة يوم الأربعاء ١١ نوفمبر ٢٠٢٠

إنجازات قطر لحماية حقوق الإنسان

على الجانب الآخر، أشارت سعادة الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن "الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان فرصة للتأكيد على الإنجازات التي حققتها دولة – وما تزال- لتطوير وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما سلسلة القوانين والتشريعات التي اتخذتها دولة قطر لتطوير حقوق الإنسان، بما في ذلك القوانين التي تعنى بتحسين ظروف عمل وإقامة الوافدين".

وذكّرت سعادتها بترحيب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وقت سابق بإصدار القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ الذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل، إلى جانب المرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، وهي علامة فارقة في تاريخ واقع العمالة في المنطقة لتكون دولة قطر صاحبة السبق باعتماد الحد الأدنى غير التمييزي للأجور في المنطقة.

كما أشارت إلى "انضمام دولة قطر الى عديد الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومن بينها الانضمام إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد انعكس ايجاباً على الاستراتيجيات والسياسات والقوانين الوطنية لدولة قطر، وأبرزها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتي انطوت على حزمة من الإصلاحات المبنية على حقوق الانسان، بل تم تبني سياسة الانتقال التدريجي من نهج رعائي يقوم على تقديم الخدمات الاجتماعية التي تضمن للمواطنين حقوقهم إلى نهج تمكيني يحفز على المواطنة الفاعلة والمشاركة الشعبية".

وتابعت سعادتها: "لقد أصبحت دولة قطر في وقت قصير دولة رائدة في حقوق الانسان، ويتجسد ذلك من خلال تنفيذ التزاماتها الدولية ومواقفها الثابتة إزاء القضايا الحقوقية الاقليمية. وقد أثنى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الانسان على سيادة القانون التي تميز دولة قطر، وتثمين التواجد المُطّرد للمؤسسات التي تحافظ على حقوق الانسان".

اللجنة الوطنية ملتزمة برسالتها

وبمناسبة الذكرى الثامنة عشر لتأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ١١نوفمبر٢٠٠٢ جدّدت سعادة الأستاذة مريم بنت عبد الله العطية، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان التأكيد على أن "اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ملتزمة برسالتها ورؤيتها لتطوير وتعزيز حقوق الإنسان في دولة قطر، وهي من المؤسسات الرائدة التي تقوم بالتوازي مع جهود الدولة بحماية وتعزيز حقوق الانسان بدولة قطر، فإنها تقوم أيضاً بمراقبة مدى التزام الحكومة القطرية في الايفاء بتعهداتها الدولية والاقليمية فيما يخص قضايا حقوق الانسان. وتسعى انطلاقا مما يخوّل لها المرسوم بقانون رقم ١٧ وبالتحديد في المادة الثالثة إلى نشر الوعي والتثقيف بحقوق الانسان وحرياته وترسيخ مبادءها على صعيد الفكر والممارسة".

بداية بمدارس أكاديمية قطر - الدوحة..
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تطلق حملة السلامة الصحية في المدارس

أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (NHRC) الحملة التوعوية التثقيفية التي تنظمها لحماية طلاب المدارس بمراحلها التعليمية المختلفة الابتدائية، الإعدادية، والثانوية، من انتشار فايروس كورونا (كوفيد- ١٩) حيث تستهدف اللجنة في المرحلة الأولى من هذه الحملة، مدارس أكاديمية قطر الدوحة العاملة تحت مظلة التعليم ما قبل الجامعي في مؤسسة قطر للعلوم وتنمية المجتمع(Qatar Foundation).

وأوضح السيد عبد الله علي المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة أن حملة السلامة الصحية في المدارس جاءت مواصلة لجهود اللجنة في إطار الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد -١٩) بين الطلاب والطالبات خاصة بعد اعتماد سياسية التعليم المدمج، والذي يلزم طلاب المدارس بمزاولة دروسهم داخل الفصول وفقاً للاحترازات التي وضعتها وزارتي الصحة العامة والتعليم و التعليم العالي.

وقال المحمود: نحن من جانبنا نقوم بدور توعوي تثقيفي بضرورة الالتزام بهذه الاحترازات بوسائل مختلفة تتناسب مع كافة المراحل التعليمية حيث استخدمنا في هذه الحملة تصميم البروشورات وكتب التلوين وأفلام قصيرة (فيديو جرافيك).

وأضاف: تتضمن هذه الوسائل رسائل حول كيفية العمل بالاحترازات الوقائية، مؤكداً في الوقت نفسه على أن السلوك الوقائي هو الطريق الوحيد في الوقت الراهن. وأشار المحمود إلى أنه من الضرورة الملحة انسجام طلاب وطالبات المدارس مع هذه الاحترازات حماية لهم لذويهم من منطلق الحق في الصحة للجميع وخوفاً من انتشار الموجة الثانية للأزمة الصحية كورونا(كوفيد 19) التي بدأت بالفعل تجتاح العديد من البلدان بأعداد هائلة من الإصابات. وأشار المحمود إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستستمر في حملة السلامة الصحية حتى تغطي بها جميع مدارس الدولة في كافة المراحل وبالتنسيق مع إدارات تلك المدارس وذلك ضمن دورها التوعوي والتثقيفي وولايتها الحقوقية بالدولة.

وقال إن مسؤولية تفادي إصابة أبنائنا وبناتنا هي مسؤولية تكاملية بيننا ووزارة الصحة العامة وإدارات المدارس وأولياء أمور الطلاب والطالبات الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توجيهية للعادات والإجراءات الوقائية للحد من تفشي الفايروس في المدارس، لما تمثله هذه السنة من تحد حقيقي لذوي الطلبة وإدارات المدارس والمعلمين، في وقت يخشى فيه أولياء الأمور على أبنائهم من الإصابة خلال التعلم المباشر في الفصول الدراسية في ظل انتشار هذه الجائحة وما قد تسببه من اختلال في التقويم الدراسي. لافتاً إلى أنه في ظل هذه المعادلة الصعبة والتحدي الكبير فإنه من الواجب على جميع ممارسة السلوك الوقائي كسلوك حياتي يومي ودائم حتى يرفع الله هذا الوباء عن البلاد والعباد.

ونوه المحمود إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة التعليم والتعليم العالي في أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لتعزيز العلاقات القائمة بينهما في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، وتشجيع المدارس على تطبيق وادماج مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان واتفق الجانبان على وضع خطة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية، وتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لاقتراح أوجه التعاون بين الطرفين في المجالات التي شملتها المذكرة وإعداد مشروعات البرامج اللازمة لتنفيذ أحكامها وتحديد التزامات الطرفين، ومتابعة التنفيذ وتقويم النتائج، بالإضافة لوضع برامج لإجراء البحوث والدراسات وفق إجراءات ومتطلبات العمل الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

وأوضح أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قامت بإعداد دراسة بحثية تحليلية للحق في التعليم بدولة قطر ومن أجل تفعيل حق الطفل في التعليم جيِّدِ النوعية. وقال: يأتي هذا الحرص في ظل الاهتمام الذي توليه حكومة دولة قطر بالعملية التعليمية، والسعي لحماية الطلاب والطالبات وفي وقت الأزمات وذلك لمواصلة تعزيز المسيرة التعليمية وليُسهمَ التعليم بفاعليةٍ في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد. وأضاف: نحن من هذا المنطلق من باب أولى أن ننشر ثقافة التوعية بالسلامة الصحية في المدارس حيث يعتبر الحق في الصحة وأحداً من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأنسان.

شملت إدارة حقوق الإنسان بالداخلية والمؤسسات الإصلاحية والعقابية..

بداية المرحلة الثانية من الزيارات الميدانية الاستثنائية

الكواري: وجدنا تجاوباً واسعاً من المسؤولين بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية

بـــدأ فريق الرصد و الزيارات الميدانيـــة باللجنة الوطنية لحقوق الإنســـان المرحلة الثانية للزيارات الاســـتثنائية الخاصة لمتابعة الإجـــراءات الاحترازية التـــي تقوم بها الدولة للحد من انتشـــار جائحـــة كورونا كوفيد ١٩، وقـــام الفريق في مرحلـــة (المتابعة) باجتماعات مـــع إدارة لمؤسســـات الإصلاحية والعقابية " الســـجن المركزي والســـجن والاحتياطي "وإدارة أمـــن العاصمة وإدارة البحث والمتابعة وإدارة حقوق الإنســـان بـــوزارة الداخلية.

وقال الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس فريق الرصد الزيارات الميدانية: تأتي هذه المرحلة استكمالاً للمرحلة الأولى التي قام بها الفريق والتي شملت العديد من الجهات ذات الصلة بمتابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الدولة لمواجهة الجائحة والحد من انتشارها. لافتاً إلى أنه من المقرر أن تشمل زيارات مرحلة "المتابعة" كافة الجهات التي تضمنتها المرحلة الأولى لافتاً إلى أن هناك جهات جديدة ستغطيها المرحلة الثانية وتتعلق بالحق في التعليم والحق في ممارسة الشعائر الدينية.

وفيما يتعلق بالاجتماعات مع المسؤولين في الجهات الأمنية الإجراءات وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية؛ قال الكواري: إن فريق الرصد والزيارات الميدانية وقف الفريق على متابعة معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية خلال الأزمات، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم، جراء انتشار هذا الوباء. إلى جانب الوقوف على مدى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة المقيدة حرياتهم "النزلاء والمحتجزين"، والرد على التقارير وفقاً للمادة ٣ فقرة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.، والتي تنص على رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها".

وأضاف الكواري: تناول الاجتماع مع المسؤولين في الجهات الأمنية الإجراءات التي تم اتخاذها لحماية النزلاء من وباء كورونا، والتجهيزات الطبية المتوفرة وعدد الفحوصات التي أجريت على المحتجزين والنزلاء، علاوة على الخطط التي أعدّتها المؤسسات العقابية لتقديم الإرشادات الضرورية، والتوعية الكافية بوسائل الحماية والوقاية من الوباء. وأشار إلى أن فريق الرصد والزيارات الميدانية وقف على مدى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء

وظروف معيشتهم، وإجراءات النّظافة والتعقيم والغسيل والتهوية بالإضافة إلى الجانب النفسي للمحتجزين، والأنشطة التي يُسمح بممارستها من الأنشطة ترفيهية وتعليمية ورياضية. وأوضح الدكتور محمد بن سيف الكواري أنه تم إجراء استبيان على النزلاء تتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بالإرشادات التي يتلقونها أو حول كيفية الوقاية من وباء كورونا؟ وهل تمت توفير الكمامات والمعقمات للنزلاء؟ وما مستوى التغذية؟ وغيرها من الأسئلة ذات الصلة. منوهاً إلى أنّ هناك اطمئنان من قبل الفريق على قدر كبير من الجوانب النفسية والصحية والمعيشية للنزلاء وذلك من خلال الرد على أسئلة الاستبيان الذي تم إجراؤه ميدانياً. وفي الوقت نفسه أكد الكواري أن الفريق وجد تجاوباً واسعا من المسؤولين بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية وقال: إنّ المسؤولين في الجهات المعنية تعاونوا معنا في كل مراحل الزيارة ووفروا لنا كافة المعينات لإنجاز أهدافها بالشفافية والمهنية التي تتطلبها الزيارات الميدانية.

٣٠ يوليو ٢٠٢٠

بالإحصائيات والتقارير.. (٣ أعوام من الحصار)

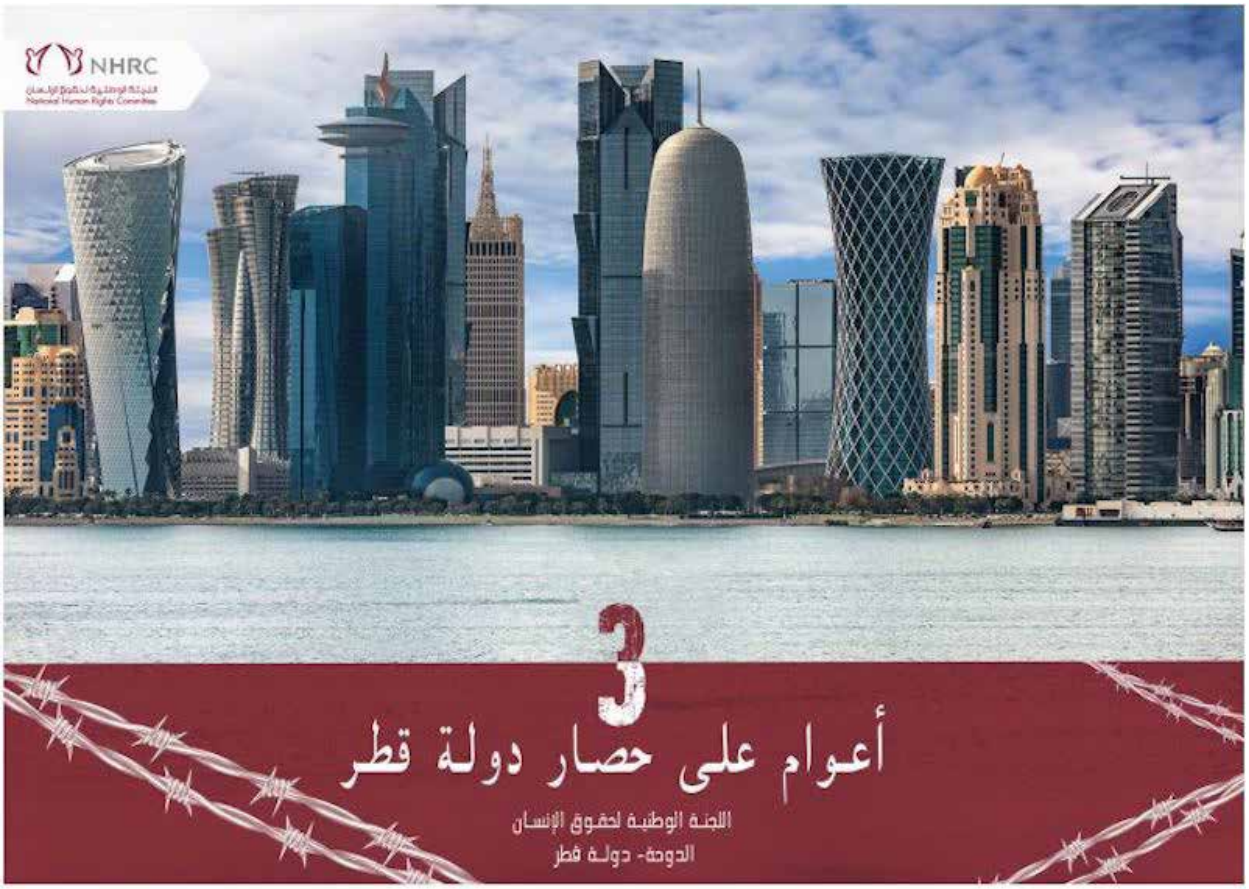

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان كتيباً بعنوان" ٣ أعوام على حصار قطر" أشارت فيه إلى الإجراءات والتدابير القسرية أحادية الجانب التي اتخذتها دول الحصار ضد دولة قطر ومواطنيها والمقيمين فيها عندما قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها في الخامس من يونيو ٢٠١٧، وقيامها تبعا لذلك بانتهاكات جسيمة للعديد من الحقوق الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان.

وتضمن الكتيب إحصاءات بشأن انتهاكات حقوق الانسان والحريات التي ارتكبتها دول الحصار الخليجية الثلاث " المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين ضد دولة قطر، وأيضا تقارير دولية عن هذه الانتهاكات ، فضلا عن أحكام وقرارات دولية ضد حصار دولة قطر ، والاستنتاجات والتوصيف القانوني والتوصيات ونبذة عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان من حيث نشأتها ومهامها ودورها في تعزيز وحماية حقوق الانسان على كافة المستويات، وحصولها على التصنيف "أ" من اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان.

وأوضح التقرير أن مجموع انتهاكات

حقوق الانسان والحريات التي رصدتها ووثقتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان جراء حصار الدول الخليجية الثلاث بلغت / ٤٢٧٥/ انتهاكاً، شملت الحق في التنقل وفي الإقامة والملكية والتعليم والصحة والعمل والتقاضي والحق في لم شمل الأسرة وفي حرية الرأي والتعبير، والحجز التعسفي والإخفاء القسري والتحريض على العنف والكراهية والحق في ممارسة الشعائر الدينية، متناولا أمثلة عديدة لكل من هذه الانتهاكات.

ونوه بأنه من جملة هذه الانتهاكات وهي شكاوى تم تسجيلها من قبل اللجنة، كان نصيب المملكة العربية السعودية منها ٢٤٤٨ انتهاكا، والامارات العربية المتحدة، ١٢٢٥ انتهاكا ومملكة البحرين ٦٠٢ انتهاك.

وتطرق الكتيب كذلك لسلسلة التقارير الدورية التي اعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لرصد الآثار السلبية للحصار على حقوق الانسان في دولة قطر ومنها تقارير الانتهاكات الخاصة مثل تقرير الحرمان من تأدية الشعائر الدينية، وتقرير انتهاك الحق في الملكية، وتقرير انتهاك الحق في الغذاء والدواء، وتقرير انتهاك الحق في التعليم.

أما تقارير الانتهاكات العامة، فمنها تقرير اللجنة الرابع لانتهاكات حقوق الانسان لدولة قطر جراء الحصار بعنوان" ستة أشهر من الانتهاكات، ماذا بعد "، وتقرير آخر بعنوان" عام على استمرار انتهاكات حقوق الانسان من دول الحصار"، وتقرير" بعد مرور "ستة" أشهر. عدم امتثال دولة الامارات العربية المتحدة لقرارات محكمة العدل الدولية، ١٥يناير ٢٠١٩، ثم تقرير عام آخر بعنوان "مرور عام ونصف على قرار محكمة العدل الدولية.. دولة الامارات العربية المتحدة تستمر في انتهاكات حقوق الإنسان" يناير ٢٠٢٠.

كما تطرق الكتيب إلى أحكام وقرارات دولية ضد حصار دولة قطر ومنها ما أصدرته محكمة العدل الدولية، واللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف.

ونوه الكتيب في عنوان "الاستنتاجات والتوصيف القانوني" أن حكومات كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين قد انتهكت عبر اجراءاتها التعسفية أحادية الجانب عدة مبادئ واتفاقيات في القانون الدولي لحقوق الانسان، ويشمل ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية المرأة والطفل واشخاص ذوي الاعاقة والإخفاء القسري ، إضافة الى الميثاق العربي لحقوق الانسان واعلان حقوق الانسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما انتهكت دول الحصار بشكل صارخ اتفاقية" شيكاغو" وذلك بحظرها حركة الطيران المدني القطري فوق إقليمها دون ان يكون هناك أي ضرورة حربية أو أسباب تتعلق بالأمن العام.

وخلص الكتيب للتوصيات التي اعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان لجميع الجهات المعنية وذلك بضرورة اتخاذ الإجراءات الممكنة في سبيل رفع الحصار وما نجم عنه من انتهاكات، والمطالبة بتعويض كافة الأضرار التي لحقت بجميع الأفراد .

وقد قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان هذه التوصيات لكل من الامم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الانسان ودول الحصار والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والحكومة القطرية.

يذكر أن هذا الكتيب قدر صدر بثلاث لغات هي العربية والانجليزية والفرنسية، وتم نشره على موقع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان.

الدوحة في ٣١ مايو ٢٠٢٠

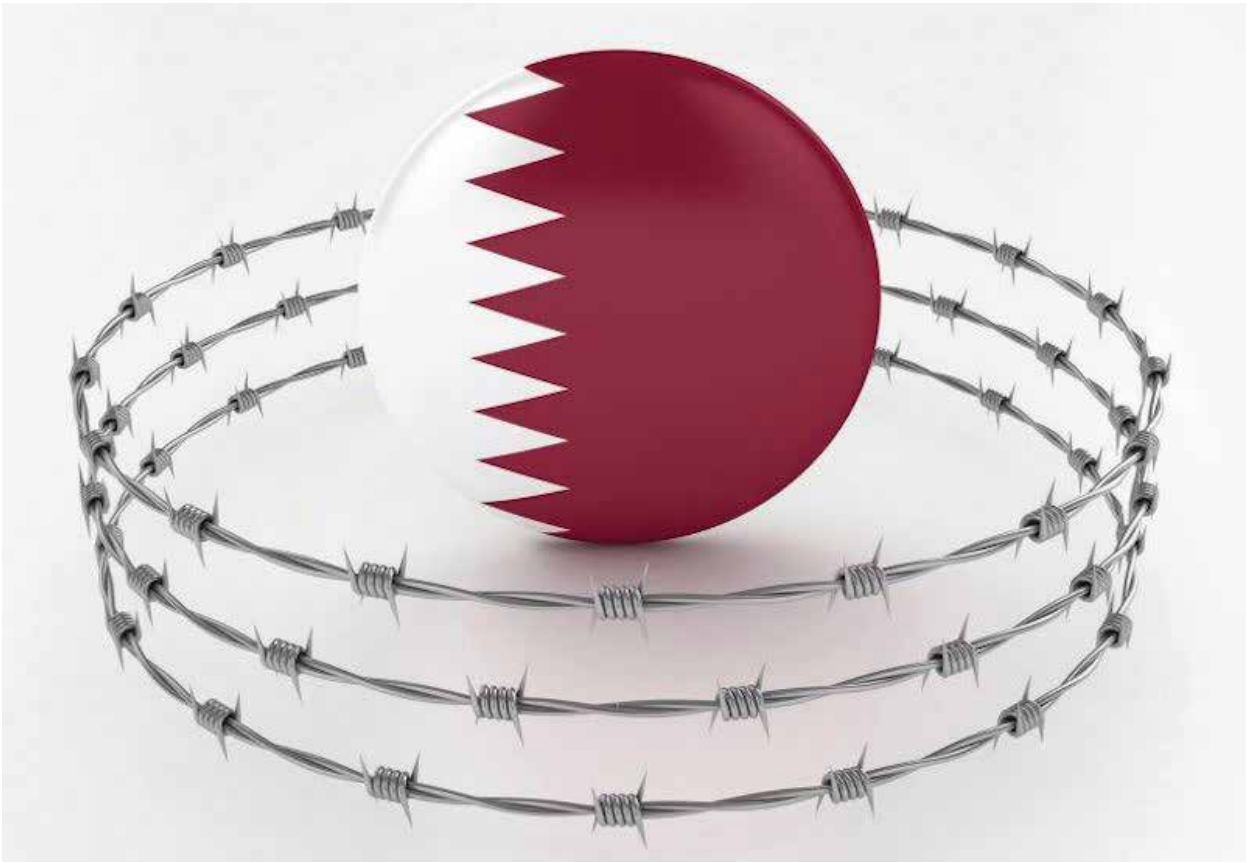

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٢/ لسنة ٢٠٢٠) بشأن الذكرى الثالثة على حصار قطر

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

قالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن استمرار الحصار الجائر ضد دولة قطر وما رافقه من إجراءات تعسفية أحاديه الجانب للعام الثالث على التوالي، فاقم من معاناة المواطنين والمقيمين في دولة قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ٤٢٧٥ شكوى وأكدت في بيان صحفي أن استمرار دول الحصار في استهداف الشعوب وضرب النسيج الاجتماعي الخليجي، بانتهاكاتها الصارخة للاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وذلك وسط تنكر تام لكافة النداءات الدولية الصادرة عن المنظمات والبرلمانات والحكومات عبر العالم.

(نص البيان)

إن استمرار الحصار الجائر ضد دولة قطر وما رافقه من إجراءات تعسفية أحاديه الجانب للعام الثالث على التوالي، فاقم من معاناة المواطنين والمقيمين في دولة قطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ٤٢٧٥ شكوى.

وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار دول الحصار في استهداف الشعوب وضرب النسيج الاجتماعي الخليجي، بانتهاكاتها الصارخة للاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وذلك وسط تنكر تام لكافة النداءات الدولية الصادرة عن المنظمات والبرلمانات والحكومات عبر العالم.

إن تخفي دول الحصار تحت غطاء الوساطة الخليجية دون تجاوب فعلي معها، مع رفضها لأي جهود إقليمية أو دولية، إنما الغرض منه هو التنصل من مسؤولياتها في حل الأزمة الإنسانية وإطالة أمد الانتهاكات والإضرار بشعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد تعلن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ لفشل كل المحاولات لثني تلك الدول عن انتهاكاتها، كما تعبر عن صدمتها الشديدة من عدم معالجة المنظومة الخليجية لتداعيات الأزمة الإنسانية للحصار الجائر.

هذا وتجدد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان موقفها الداعي إلى الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة وإنهاء معاناة الضحايا وإنصافهم قبل الشروع في أية حلول سياسية، وذلك وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تنبه - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان – إلى أن إهمال ملف رفع الغبن عن الضحايا وتعويضهم سوف يؤدي لا محالة إلى تعميق الهوة وتمزيق اللحمة الخليجية وفقدان الثقة في المنظومة ا لخليجية .

وعليه، تدعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمينَ العام لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تحمل مسؤولياته والإسراع في حل التداعيات الإنسانية للأزمة قبل الحديث عن أية مبادرات سياسية.

وإذ تسجل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بارتياح كبير تحركات دولة قطر أمام المنظمات والمحاكم الدولية لإنصاف الضحايا وتعويضهم وكشف انتهاكات دول الحصار للرأي العام الدولي، فإنها تطالبها بالاستمرار في تلك التحركات وتذكرها بواجباتها تجاه الحفاظ على حقوق الضحايا وعدم التنازل عن تعويضهم تحت أية ضغوطات أو ذرائع من أية جهة كانت.

ختاماً، تشيد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمواقف المنظمات الدولية الحقوقية في توثيق الانتهاكات وإدانة دول الحصار على راسها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي وتتعهد أمام الضحايا والرأي العام بالاستمرار في جهودها لفضح ومقاضاة تلك الدول والتنسيق مع كافة المنظمات والهيئات بهذا الشأن، مهما كانت مألات حل الأزمة.

٢ يونيو ٢٠٢٠

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رقم ٢٠٢٠/٠٣ بشأن قرار هيئة البث البريطانية "Ofcom" بإدانة ومعاقبة قناة أبو ظبي

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بقرار هيئة البث البريطانية "Ofcom" القاضي بإدانة قناة أبو ظبي لبثها مقابلة تلفزيونية سجلت على شكل اعترافات مزعومة مع المواطن القطري د. محمود الجيدة أثناء اعتقاله تعسفياً في سجون أبو ظبي عام ٢٠١٣. واعتبرت القرار في بيان صحفي بأنه بداية لإحقاق العدالة وإنصاف المواطن القطري، الذي تعرض إلى الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة المُهينة من قبل السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت قناة أبو ظبي بمحاولة إلصاق تهم الإرهاب به وبدولة قطر.

(نص البيان)

ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بقرار هيئة البث البريطانية "Ofcom" إدانة قناة أبو ظبي لبثها مقابلة تلفزيونية سجلت على شكل اعترافات مزعومة مع المواطن القطري د. محمود الجيدة أثناء اعتقاله تعسفياً في سجون أبو ظبي عام ٢٠١٣.

وجاء في القرار أن قناة أبو ظبي التابعة للمجموعة الإعلامية شركة أبو ظبي للإعلام Abu Dhabi Media Company PJSC "ADMC" والتي تمتلك رخصة صادرة عن "Ofcom" قامت بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٧ ببث المقابلة المسجلة تحت عنوان "محمود الجيدة والتنظيم السري في الامارات"، حيث اعتبر القرار أن بث المقابلة رغماً عن إرادة د. الجيدة الذي عذب وعومل معاملة مهينة في السجن، اعتبر خرقاً جسيماً لقواعد العدالة والانصاف المنصوص عليها في لوائح "Ofcom" وتنتهك قواعد الخصوصية، وتوعد القرار بإنزال عقوبات قانونية على القناة لانتهاكها الخطير للقواعد رقم (٧,١ و ٨,١) من المدونة الناظمة لمؤسسة البث.

تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا القرار، بداية لإحقاق العدالة وإنصاف المواطن القطري، الذي تعرض إلى الاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة المُهينة من قبل السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما قامت قناة أبو ظبي بمحاولة إلصاق تهم الإرهاب به وبدولة قطر.

يعتبر قرار إدانة قناة أبو ظبي الحكومية وإلحاق العقوبة بها؛ سابقة تاريخية، يفتح الطريق لردع مثل هذه القنوات من استخدام الفضاء الإعلامي من أجل بث الكراهية والترويج للأكاذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما يمنع من استغلال رخص مسجله في دول تحترم سيادة القانون من أجل تزييف الحقائق وتسويق أجندات مشبوهة.

وتؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أنه ومنذ اليوم الأول لاعتقال د. الجيدة تابعت قضيته وقدمت له الدعم القانوني والنفسي ومساعدته في إعداد الملفات اللازمة لملاحقة المتورطين، مع العلم بوجود قضية أخرى بانتظار الفصل فيها قريباً من طرف هيئة البث البريطانية "Ofcom" وسوف تبذل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كل ما بوسعها لرفع الظلم عما لحق بالمواطنين والمقيمين نتيجة الحصار الظالم.

٩ نوفمبر ٢٠٢٠

بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رقم ٢٠٢٠/٠٤ بشأن القرار الثاني لهيئة البث البريطانية "Ofcom" بإدانة ومعاقبة قناة أبو ظبي

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

رحبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالقرار الثاني لهيئة البث البريطانية "Ofcom" القاضي بإدانة قناة أبو ظبي لبثها مقابلة تلفزيونية سجلت على شكل اعترافات مزعومة مع المواطن القطري حمد الحمادي أثناء اعتقاله تعسفياً في سجون أبو ظبي عام ٢٠١٣. واعتبرت في بيان صحفي هذا القرار، الصادر في خلال أقل من شهر بعد القرار الأول في قضية د. الجيدة، اعتبرته إدانة قطعية على الانتهاكات الممنهجة والخطيرة لقناة أبو ظبي و من ورائها سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة لأبسط المبادئ و القواعد الأساسية لحقوق الإنسان.

(نص البيان)

ترحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالقرار الثاني لهيئة البث البريطانية "Ofcom" إدانة قناة أبو ظبي لبثها مقابلة تلفزيونية سجلت على شكل اعترافات مزعومة مع المواطن القطري حمد الحمادي أثناء اعتقاله تعسفياً في سجون أبو ظبي عام ٢٠١٣.

وجاء في القرار أن قناة أبو ظبي التابعة للمجموعة الإعلامية شركة أبو ظبي للإعلام Abu Dhabi Media Company PJSC "ADMC" والتي تمتلك رخصة صادرة عن "Ofcom" قامت بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠١٧ ببث المقابلة المسجلة تحت عنوان "اعترافات عميل المخابرات القطري في تشويه سمعة الإمارات"، حيث اعتبر القرار أن بث المقابلة رغمًا عن إرادة السيد حمد الحمادي الذي عذب وعومل معاملة مهينة في السجن، اعتبر خرقاً جسيماً لقواعد العدالة والانصاف المنصوص عليها في لوائح "Ofcom" وتنتهك قواعد الخصوصية، وتوعد القرار بإنزال عقوبات قانونية على القناة لانتهاكها الخطير للقواعد رقم (٧,١ و ٨,١) من المدونة الناظمة لمؤسسة البث، هذا وسوف تحدد "Ofcom" خلال الأسابيع القادمة نوعية العقوبات التي ستتخذها ضد تلك القناة.

يظهر هذا القرار الثاني مستوى التدني في أخلاقيات المهنة الإعلامية الذي وصلت إليه قناة أبوظبي الحكومية واستعمالها من طرف السلطات الإماراتية كأحد الأذرع الأساسية في التغطية على انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه سمعة المواطنين القطريين وتوجيه الاتهامات الباطلة لهم و التحريض عليهم.

كما أن هذا القرار لا يدع أدنى مجالا للشك في تورط قناة أبو ظبي الحكومية في تلك الممارسات ويشكل قاعدة قانونية في ملاحقة و محاكمة القنوات الفضائية لدول الحصار التي تنتهك اتفاقيات حقوق الإنسان و أخلاقيات مهنة الصحافة، كما تجعل من إدانة قناة أبوظبي الحكومية مثال لعدم الإفلات من ا لعقا ب .

لقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء سنوات الحصار برصد وتوثيق كافة انتهاكات وسائل اعلام دول الحصار وتتعهد بالمضي قدما نحو مقاضاة تلك الوسائل التي تهدد السلم والاستقرار وتنشر خطاب الكراهية والعنصرية ضد المواطنين والمقيمين في دولة قطر.

٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠

في مقابلة مع مجلة (الصحيفة)..

سعادة السيدة ريم المنصوري عضو مجلس الشورى:

أدعو المجتمع القطري لمساندة مسيرة التحول التي بدأها سمو الأمير ودعم ترشح المرأة وكسب أصوات الثقة

حوار: ضياء الدين عباس

عضو مجلس الشـــورى، وكيل مســـاعد لشـــؤون تنمية المجتمع الرقمي بوزارة المواصلات والاتصالات والمســـؤول عن مبادرة «تسمو» الذكية سعادة الســـيدة ريم المنصوري..

من أوائل النســـاء اللاتي تم تعيينهن في مجلس الشـــورى ســـاهمت بفاعلية في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتحملت مســـؤولية الحفاظ على كرامة الإنســـان والحريات الأساســـية والحقوق لتعزيـــز حياة المواطنـــين، من الداعيـــين لتمكين المرأة القطرية، وتشـــجيعها عـــلى القيام بدور فعـــال في دعم تقدم المجتمع.. حاصلة على درجة الماجســـتير في الذكاء الحاســـوبي من جامعة بليموث بالمملكة المتحدة، وماجســـتير إدارة الأعمال التنفيذية من المدرســـة العليا للتجارة (CEH) في باريس ..ســـفيرة مؤسســـة القيادات السياســـية النســـائية في دولة قطر .. رئيســـة الدورة التاســـعة والعشرين لمنتدى النســـاء البرلمانيات.. عضو المكتب الســـابق لمكتب منتدى النساء البرلمانيات.

عضو مجلس الشورى، وكيل مساعد لشؤون تنمية المجتمع الرقمي بوزارة المواصلات والاتصالات والمسؤول عن مبادرة «تسمو» الذكية سعادة السيدة ريم المنصوري..

من أوائل النساء اللاتي تم تعيينهن في مجلس الشورى ساهمت بفاعلية في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتحملت مسؤولية الحفاظ على كرامة الإنسان والحريات الأساسية والحقوق لتعزيز حياة المواطنين، من الداعيين لتمكين المرأة القطرية، وتشجيعها على القيام بدور فعال في دعم تقدم المجتمع.. حاصلة على درجة الماجستير في الذكاء الحاسوبي من جامعة بليموث بالمملكة المتحدة، وماجستير إدارة الأعمال التنفيذية من المدرسة العليا للتجارة (HEC) في باريس ..سفيرة مؤسسة القيادات السياسية النسائية في دولة قطر.. رئيسة الدورة التاسعة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات.. عضو المكتب السابق لمكتب منتدى النساء البرلمانيات.

من خلال خبرتها التي تمتد لأكثر من عقدين في مجال التحول الرقمي في حكومة قطر، تقود المنصوري عدد من أكبر المبادرات والبرامج التي تعمل على إحداث تأثير كبير في مجال التقدم التكنولوجي وبناء القدرات في قطر.

تترأس إدارتين رئيسيتين بوزارة المواصلات والاتصالات فهي تدعم المجتمع الرقمي وتطوير الصناعة الرقمية، بصفتها مدير إدارة المجتمع الرقمي، تقوم بدعم المجتمع والشركات في قطر لاكتساب المهارات وإيجاد الأدوات وبناء المعارف اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال وآمن من أجل المشاركة في بناء اقتصاد قائم على المعلومات في قطر. وكمدير إدارة تطوير الصناعة الرقمية، فهي مسؤولة عن التعامل مع النظام البيئي الرقمي لدولة قطر وبناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نابض بالحياة لدعم قطر الذكية من خلال الابتكار، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعمل على دعم ممارسات استراتيجية إيجابية من خلال دفع التعاون عبر القطاعات لتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

اهتمام كبير من حضرة صاحب السمو بالقضايا العالمية ونشر التعليم وتمكين المرأة ودعم الشباب

دور صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر في إبراز دور المرأة القطرية والنهوض بها في جميع المجالات

إحداث الأثر الإيجابي يتوقف على قوة الأعضاء والقيادات المطلوب ولا يقتصر الرجل أو المرأة

المرأة القطرية أهلاً لكسب الثقة والترشح لعضوية مجلس الشورى

أود أن أؤكد على مواصلتي في العطاء في سبيل بناء مستقبل دولة قطر

إن ترأسي للدورة التاسعة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات انعكس على تعزيز ودعم اتخاذ القرار وتطوير عملية التشريع في دولة قطر

التعليم والاسرة هم الأساس لنجاح الدول وتقدمها

احتلت قطر المراتب العالية محلياً وعالمياً في مجال المساواة بين الرجل والمرأة

يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون الوسيط بين شكاوى المواطن والجهات التشريعية

جاهزية البنية التحتية لدولة قطر من كافة نواحي العمل عن بعد ضمنت استمرارية العمل

أنّ تطبيق «احتراز» لا يخترق الخصوصية وهدفه حماية المُجتمع والحفاظ على سلامته

١٧٥ عيادة للاستشارات الافتراضية في مرافق وزارة الصحة العامة

مبادرة (تسمو) استجابة رقمية لرؤية قطر الوطنية لتسخير التكنولوجيا والابتكار لدفع التنويع الاقتصادي المستدام

من أهداف «تسمو في مجال المواصلات» خفض وفيات حوادث الطرق إلى ٦ أفراد من كل ١٠٠ ألف

دولة تعزز أمن المعلومات وتشجع التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية

➢ بداية حدثينا عن تجربتكم منذ تعيينكم في مجلس الشورى وما هي الإضافات التي قدمتها لكم هذه التجربة؟

تعييني في مجلس الشورى أضاف لي الكثير وكان لي شرف العمل مع بقية الأعضاء في المشاركة السياسية محليا ودوليا، خاصة في مناقشات ورؤى مشاريع القوانين والمقترحات التي تتناول قضايا حيوية للمجتمع القطري. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ من مسؤولياتنا البرلمانية مشاركة وفود من مختلف الدول في المناسبات البرلمانية العالمية وهو ما يمنح المرأة القطريّة كمّاً أكبر من الاعتبار على الساحة الإقليمية والعالمية. بالإضافة الى ذلك، عُينت كمراقب مجلس الشورى ومن هذه المناصب أود أن أؤكد على مواصلتي في العطاء في سبيل بناء مستقبل دولة قطر .

كما أنيّ شغلت منصب رئيسة منتدى البرلمانيات إلى جانب عضويتي في مكتب السيدات البرلمانيات ومنصب سفير القيادات السياسية في قطر لأمثل المرأة تمثيلاً سياساً في المنطقة العربية لإحداث التحول الديمقراطي والمساواة والعدل عن طريق المساهمة في تعديل التشريعات والسياسات والأهم التركيز على التغير المجتمعي ونشر الوعي حول القضايا المتعلقة بمصالح الناس وحياتهم اليومية. وكل هذه المشاركات تهدف لتعزيز دور المرأة وتعزيز التكافؤ في صنع القرار وبناء مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة.

➢ من خلال دعواتكم لتمكين المرأة في الدولة هل لمستم تجاوباً من قبل المجتمع القطري؟ وهل تعتقدون أنّ المرأة القطرية ستتمكن من ممارسة العمل السياسي عبر الاستفتاء الشعبي في الانتخابات القادمة؟

شاركت المرأة القطرية في الانتخابات البلدية التي بدأت عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٧٪ بعد إقرار حقي الانتخاب والترشيح للمرأة القطرية في خطاب سمو الأمير في الدورة الاعتيادية لمجلس الشورى عام ١٩٩٧.

وبرزت المرأة القطرية أيضا في القطاعات المالية والاستثمارية حيث أدارت سعادة الشيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني شركة الاستثمارات الأولى التي أنشئت في المنطقة مؤكدة بذلك قدرت المرأة القطرية في

دور المرأة القطرية في العمل الدبلوماسي الذي تبوأت به المناصب العليا

تحمل الأدوار القيادية، وتكونت رابطة سيدات الأعمال القطريات.

إلى جانب ذلك شمل دور المرأة القطرية في العمل الدبلوماسي الذي تبوأت به المناصب العليا مؤكدة بذلك مشروعية حقها في تمثيل دولة قطر بالخارج، حيث تم تعيين سعادة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني كأول سفيرة تعمل في منصب المندوب الدائم لدولة قطر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف ثم أصبحت المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك كما تم تعيين سعادة السيدة لولوة الخاطر متحدثة رسمية باسم وزارة الخارجية، لتكون بذلك أول امرأة قطرية تتقلد هذا المنصب، واليوم لا تعتبر المجالات التشريعية سوى الخطوة الموالية والطبيعية لما يمكن أن تطاله مساهمة المرأة القطرية. وبالعودة للسؤال فإنني بالفعل قد لمست تجاوباً من المجتمع القطري وخاصة الشريحة النسائية، وتبين لي عن طريق التشجيع وردود الفعل الإيجابية التي تمثلت في طموح المرأة حول دورها السياسي التي تلعبه في سن التشريعات وترقية الحياة السياسية لدولة قطر، ، كما إنيّ على ثقة تامة بأن المرأة القطرية أهلاً لكسب الثقة والترشح لعضوية مجلس الشورى، ومن هذا المنطلق أدعو كافة المجتمع القطري لمساندة مسيرة التحول التي بدأها سمو الأمير حفظه الله ودعم ترشح المرأة وكسب أصوات الثقة.

➢ ما هو الفرق الذي يمكن أن تحدثه المرأة من خلال مشاركتها في العمل السياسي؟

من المؤكد إنّ المرأة القطرية أهلاً لممارسة العمل السياسي وخاصة مشاركتها بجانب نظيرها الرجل في العمل نحو تحقيق المساواة والعدالة ومناقشة قضايا ذات أهمية لدولة قطر مع البرلمانات السياسية من مختلف دول العالم ومن خلال مشاركتها في الدوائر السياسية، فأود التأكيد أنّ إحداث الأثر الإيجابي المطلوب لا يقتصر على جنس معين رجلاً كان أو مرأة؛ بل يتوقف على قوة الأعضاء والقيادات في إحداث الفرق عن طريق الفكر السياسي المتزن والمبني على الاسهام في تحسين حياة الأجيال الحالية وتشكيل المستقبل للأجيال القادمة. فأتمنى أن تكون مشاركتي ومشاركة زميلاتي في مجلس الشورى القطري دافعاً للفتيات والنساء القطريات للمشاركة في المشهد السياسي ليعتلون المناصب السياسية في قطر خلال الفترة القادمة.

➢ من واقع ترأسكم للدورة التاسعة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات.. حدثينا عن أهمية دور قطر في تعزيز دور المرأة في المجتمع العالمي؟

إنّ ترأسي لهذا المحفل الدولي الهام يؤكد على ما تتمتع به دولة قطر من ثقة المجتمع الدولي في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، واهتمام سموه في القضايا العالمية ونشر التعليم وتمكين المرأة ودعم الشباب، فمن المؤكد إن ترأسي للدورة التاسعة والعشرين لمنتدى النساء البرلمانيات انعكس على تعزيز ودعم اتخاذ القرار وتطوير عملية التشريع في دولة قطر، عن طريق اكتساب الخبرات من عضوات

بدأ تمكين دولة قطر في تعزيز دور المراة في المجتمع العالمي من خلال الدعم المباشر

وأعضاء المنتدى وعملنا جميعاً ومساهمتنا في تغيير واقع النساء على المستوى العالمي الخروج بتوصيات مهمة تحقق تغيرات ملموسة تجاه قضايا المرأة.

بدأ تمكين دولة قطر في تعزيز دور المراة في المجتمع العالمي من خلال الدعم المباشر الذي قدمته قيادتنا الحكيمة صاحب السمو حيث اعلن صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد ال ثاني أمير البلاد المفدى ، عن تعهد دولة قطر بتوفير تعليم ذي جودة لمليون فتاة أخرى بحلول عام ٢٠٢١ ودور صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر في ابراز دور المراة القطرية والنهوض بها في جميع المجالات، إشارة الى ذلك، فان سموها ساهمت في النهضة في التعليم داخل وخارج قطر، والنقلة النوعية التي قادتها سموها عززت فرص المساواة بين الرجل والمراة من خلال تطوير مهاراتهن مما يهيئهنّ لسوق العمل والحصول على المزايا المالية والمناصب العليا، ففي جلسات منتدى النساء البرلمانيات، اتفق ممثلي البرلمانات العربية والدولية أنّ التعليم والأسرة هما ركائز أساسية في تحقيق نمو الدول عن طريق محاربة الفقر وسن التشريعات المتعلقة بالعناصر

النسائية وإعطائها الفرصة في تحقيق التنمية من خلال إشراكها في القطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغير ذلك. وأود أن أضيف أن التعليم والاسرة هم الأساس لنجاح الدول وتقدمها، وعلى ذلك فإنّ المرأة لها دور مهم في غرس حب التعليم والتطلع في الأبناء منذ الصغر؛ فالتعليم والتربية السليمة تجعل من دولنا دائمة التقدم.

ونتيجة ذلك، احتلت قطر المراتب العالية محلياّ وعالمياً في مجال المساواة بين الرجل والمراة، تأكيداً على خطواتها نحو المساواة وتحقيق التنمية المستدامة للشعو ب .

هنالك تكامل أدوار بين مجلس الشورى واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان.. كيف يمكن لمجلس الشورى المنتخب أن يرتقي بهذا التعاون بين ا لجا نبين ؟

يمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تحقق التعاون القوي مع مجلس الشورى ويمكن اللجنة ان تكون الوسيط بين شكاوى المواطن والجهات التشريعية التي تساهم في حماية حقوق الإنسان القطري دولياً ويمكننا تعزيز التعاون من خلال تطوير التشريعات لدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال الحفاظ على الإطار الحالي وتعزيزه.

سيكون مجال حقوق الإنسان هو القاسم المشترك بين المجلس واللجنة مثل أزمة الخليج وتحديداً قضية المواطنين القطريين المتزوجين من مواطني الدول أطراف الأزمة، حيث واصل مجلس الشورى جهوده للتخفيف من الآثار الجانبية لهذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، ساعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم الأدلة والمستندات لتعزيز تقرير مجلس الشورى للمقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في تقريرها لمجلس حقوق الإنسان حيث ساهمت به المقررة لحل الأزمة الخليجية.

وهذا يدل على أثر التعاون بين مجلس الشورى واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك مساحة لتطوير هذا التعاون من خلال مراجعة الإطار والتعاون بين الجانبين لحل بعض القضايا التي تنطوي على انتهاكات محلية لحقوق الإنسان في إطار هدف موحد لحماية حقوق المواطن والمقيم في أرض قطر.

كما يمكن المجلس المنتخب أن يقوم بمناقشة هذه القضايا وتقديم مشاريع قوانين وتوصيات للحكومة يدعم من خلالها عمل اللجنة.

جائحة «كوفيد -١٩» غيرت الكثير من مفاهيم العمل التقليدي ولضمان سير دولاب العمل وفي ظل التباعد الاجتماعي والعمل من بعد، لجأت الكثير من المؤسسات إلى تطوير أساليب عملها والاعتماد على تقنية التطبيقات.. من خلال عملكم في وزارة المواصلات والاتصالات هل هنالك خطط للاستفادة من تلك التقنيات لما بعد انجلاء هذه الجائحة؟

لقد كان لقطاع تكنولوجيا المعلومات في وزارة المواصلات والاتصالات دور بارز في مواجهة فيروس كورونا، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية للحد انتشار فايروس كورونا المستجد في مقدمتها، البدء بتفعيل خطة إدارة الأزمات واستدامة الأعمال، والتي تقوم على مبادئ عدة، منها تفعيل فريق إدارة الأزمات، والتركيز على خدمة العملاء، والتواصل ما بين الموظفين وآليات العمل من المنزل، وسبل العناية بالموظفين وسلامتهم الشخصية وغيرها. إضافة الى ذلك، تم تعميم نظم المعلومات على الأجهزة الحكومية من حيث الإجراءات وآليات العمل والأدوات والموارد لضمان تقدم تقديم الخدمات وانجاز المعاملات الحكومية بشكل آمن وسلس. مع التأكد من استفادة الجهات الحكومية من الخدمات المشتركة والتكنولوجيا والادوات المتوفرة لدى الوزارة لدعم العمل عن بعد مثل سحابة «ازور قطر» و «اوفيس ٣٦٥» نظام التواصل والاجتماعات الرقمية، ونظام «مراسلات» الذي يمكّن الجهات الحكومية من تبادل المراسلات. وما مكن وسهل ذلك، هو جاهزية البنية التحتية لدولة قطر من كافة نواحي العمل عن بعد وضمان استمرارية العمل. كما أُبرمت العديد من الاتفاقيات الإطارية من قبل الحكومة الرقمية حول برمجيات الشركات الدولية للجهات الحكومية. كما تبنت الوزارة خطة تفعيل وتشغيل شملت إعداد البنى التحتية اللازمة في الجهات وربطها بالخدمات الحكومية المشتركة التي تقدمها الوزارة وبخدمات

الحوسبة السحابية اللازمة لضمان توافر أمن الخدمات واستخدام هذه البرمجيات في الجهات الحكومية.

وفي إطار هذه الجهود، تم أيضًا إنشاء ونشر مجموعة بيانات وإحصاءات عن وضع فايروس كوفيد-١٩ في الدولة على بوابة قطر للبيانات المفتوحة والتي يتم تحديثها بشكل يومي، وتغطية كافة المعلومات والإرشادات ووسائل المساعدة المرتبطة بالفيروس على بوابة «حكومي»، من ضمنها الأسئلة الشائعة عنه وطرق الوقاية منه والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة قطر للحد من تفشي المرض، بالإضافة إلى أهم تطبيقات الجوال والمواقع الإلكترونية لمختلف الجهات لتمكين المستخدمين من الوصول إلى الخدمات الإلكترونية بسهولة. كما تم التنسيق مع وزارة الصحة العامة لتقديم خدمة الرد الآلي على الاستفسارات المرتبطة بالفايروس على بوابة «حكومي»، والتنسيق مع وزارة الداخلية لإطلاق خدمة تصريح الدخول الاستثنائي على بوابة قطر.

قام قطاع تكنولوجيا المعلومات باتخاذ إجراءات تساعد على تخفيف تأثر الأعمال في القطاع بشكل كبير وإعداد وثيقة إرشادات عامة للعمل عن بُعد وإدارة الأزمات من منظور استراتيجي بغرض الاستفادة منها من قبل الجهات الحكومية، عن طريق تضمين ذلك مع خطط

الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة قطر للحد من تفشي المرض

استمرارية الأعمال في الجهات، بالإضافة إلى تفعيل خطة إدارة الأزمات واستدامة الأعمال في الوزارة.

تطبيق احتراز أثار جدلاً من قبل عدد من المنظمات الحقوقية بسبب مخاوف تتعلق بالحق في الخصوصية؛ ما هو تعليقكم على ذلك؟

من المعروف أنّ القانون الدولي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أوردا أن القيود المفروضة على الحقوق يجب أن تكون لأسباب متعلقة بالصحة العامة أو الطوارئ الوطنية، على أن تكون تلك القيود قانونية وضرورية ومتناسبة. ولكني أود التأكيد على أنّ تطبيق «احتراز» لا يخترق الخصوصية وهدفه حماية المُجتمع والحفاظ على سلامته والحدّ من انتشار وباء كورونا عبر

المبادرات الرائدة لوزارة المواصلات والاتصالات في تنفيذ خدمة الاستشارات الافتراضية

استخدام التكنولوجيا الرقميّة للتعرّف على سلاسل العدوى في المُجتمع وذلك من خلال الربط المُباشر ببيانات المُستخدمين الصحيّة من خلال قاعدة بيانات وزارة الصحة. ونحن نعتبر هذا التطبيق واحداً من أبرز الجهود الاستجابة الفورية لإدارة أزمة جائحة (كوفيد-١٩) وتداعياتها، وقد تعاونت وزارة المواصلات والاتصالات ووزارة الصحة العامة ووزارة الداخلية لإطلاق تطبيق «احتراز» للهاتف المحمول. حيث ساعد هذا الحل الذكي الدولة في تحديد وإدارة سلاسل انتقال المرض، وتنبيه الأفراد الذين كانوا على اتصال بالمرضى، فضلا عن دعم الشركاء وتزويدهم بأولويات إجراء الاختبار. وإلى جانب هذا التطبيق ومن خلال العمل عن كثب مع وزارة الصحة العامة والشركاء الآخرين، سارع برنامج قطر الذكية «تسمو» وهو أحد المبادرات الرائدة لوزارة المواصلات والاتصالات في تنفيذ خدمة الاستشارات الافتراضية التي ضمنت تمكين المجتمع المحلي للحد من انتشار جائحة «كوفيد-١٩»، بحيث تعمل هذه الخدمة على تمكين المرضى للحصول على المشورة الطبية والتشخيص والوصفات الطبية بسهولة وراحة من منازلهم، بالإضافة إلى إطلاق أول عيادة للاستشارات الافتراضية في ٢٦ مارس ٢٠٢٠، وعلى ذلك، تم توفير أكثر من ١٧٥ عيادة في مرافق وزارة الصحة العامة ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية ومؤسسة حمد الطبية وسدرة للطب. ومنذ ذلك الحين، تم إجراء أكثر من ٤٠٠٠٠٠ استشارة هاتف وفيديو مع مرضى من أكثر من ١٠٠ جنسية مختلفة.

يقودنا الحديث عن التطور الرقمي إلى الحديث أكثر عن مبادرة « تسمو الذكية» ما هي ملامح وأهداف هذه المبادرة؟

بفضل السياسة الحكيمة لقيادتنا الرشيدة، أدركت دولة قطر ا باكراً ومنذ أكثر من عقد من الزمن، ضرورة العمل على تحقيق تحول رقمي وطني وشامل. لذلك، وتلبية لهذه الضرورة أطلقت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، التي شملت أهداف وغايات قادة البلاد في تحويل قطر إلى بلد ذكي ومجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة، وتضمن تحولنا من

أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات برنامج قطر الذكية (تسمو)

الاقتصاد التقليدي المعتمد على الموارد الطبيعية إلى مجتمع المعلومات القائم على اقتصاد المعرفة حيث تتبوأ دولة قطر موقعها في طليعة العالم الرقمي. ومن هذا المنطلق، أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات برنامج قطر الذكية (تسمو)، كاستجابة رقمية لرؤية قطر الوطنية يسخر تسمو التكنولوجيا المتقدمة والابتكار لدفع التنويع الاقتصادي المستدام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين والمقيمين والزائرين في قطر، يعمل «تسمو» مع الهيئات الحكومية ورواد الأعمال والشركات العالمية والمؤسسات البحثية والأكاديمية لإنشاء حلول وتطبيقات ذكية ملموسة وواقعية وذات صلة بالتحديات الحالية والمستقبلية لدولة قطر، مستهدفاً خمس قطاعات ذات أولوية هي: المواصلات والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والبيئة والرياضة.

ففي قطاع المواصلات، يهدف البرنامج إلى تسهيل مواصلات الافراد عبر شبكة آمنة، وصديقة للبيئة عن طريق تخفيض ٢٠٪ من الازدحام في شبكة الطرق، وخفض وفيات حوادث الطرق إلى ٦ أفراد من كل ١٠٠ ألف، وتخفيض ١٠٪ في متوسط انبعاثات الكربون للمواصلات. وفي قطاع الخدمات اللوجستية، يهدف البرنامج إلى تطوير قطاع تنافسي في مجال الخدمات اللوجستية يدعم التجارة الدولية ونمو الحركة التجارية عن طريق خفض تكاليف الاستيراد بنسبة ٥٠٪، ورفع مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى ١٢ عالمياً، وزيادة مساهمة القطاع اللوجستي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٪. كما يهدف قطاع البيئة في البرنامج إلى تحقيق الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وضمان الأمن الغذائي والمائي عن طريق الحد من استهلاك الطاقة بنسبة ٦٪، والحد من استهلاك المياه بنسبة ١٠٪، بالإضافة إلى تغطية ٤٠٪ من الحاجة الغذائية محلياً.

اما في قطاع الرعاية الصحية يهدف البرنامج إلى تعزيز وصول السكان إلى خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة، وخفض مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة عن طريق وقف ارتفاع نسبة البدانة، وخفض معدل التدخين بنسبة ٥٪، وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. واخيرا يهدف البرنامج في قطاع الرياضة إلى إنشاء وجهة عالمية المستوى لعشاق الرياضة، وللتدريب الرياضي، والمعدلات الرياضية المبتكرة وذلك عن طريق تدريب القدرات البشرية على إدارة الفعاليات التي تستوعب ١٥٠ ألف شخص سنويا، وتحقيق إحدى المراتب ال ٥٠ الأولى في الأولمبيات، وتحقيق نسبة ٢٥٪ من الأشخاص الناشطين رياضيا.

➢ هذه المبادرة رفيعة المستوى، هل تم تنوير المجتمع القطري بها وبآليات الاستفادة منها من خلال ندوات أو ورش العمل؟

بالفعل لتحقيق الرؤية الوطنية والأهداف الاستراتيجية أقيمت سلسلة من ورش العمل التصميمية مع الجهات الحكومية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات متعددة الجنسيات ومعاهد الأبحاث وأكاديمية، وشركات ناشئة تركز على التجارب المعيشية ونقاط الضعف التي يوجهها المواطنين والوافدين والزوار وكل من يعيش في قطر، على ذلك، تم تحديد اكثر من ١٠٠ حل ذكي من المقرر تنفيذها بحلول ٢٠٢٤ لمواجهة التحديات وتحسين تجارب مختلف شرائح المجتمع وتشكيل مستقبل قطر لدولة ذكية. وهذا التحول الرقمي الشامل يتطلب بنية تحتية رقمية ونعمل حاليا على إنشاء منصة تسمو المركزية، والتي تعتبر منصة فريدة من نوعها، تعمل على ادارة المدينة الذكية، وستصبح نموذجًا ومخططًا للمشاريع المستقبلية في المدينة الذكية. وستعمل هذه المنصة التي تتمتع ببنية تحتية سحابية متطورة، على الربط بين جميع الحلول والخدمات والقطاعات، حيث قمنا بدمج أفضل القدرات التحليلية للبيانات في العالم، مثل استيعاب البيانات ومعالجتها وتكاملها وغيرها من القدرات

الاستفادة من التخزين السحابي الكبير وقوة الحوسبة عالية الأداء للمنصة

التكنولوجية المتطورة، مع نموذج حوكمة قوي مصمم لتحفيز التعاون بين القطاعات ومشاركة البيانات مع ضمان خصوصيتها وأمنها. وبالاستفادة من التخزين السحابي الكبير وقوة الحوسبة عالية الأداء للمنصة، سيتمكن القطاعين العام والخاص من الاستفادة من مجموعة متنوعة من حلول الأنظمة الأساسية لطرح حلولهم بسهولة في السوق، كأنظمة الدفع وانظمة

تحليل البيانات وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي. وبدعم من سياسة البيانات المفتوحة، ستستفيد شركات التكنولوجيا من بيانات عالية الجودة والتي ستحفز عمليات البحث والابتكار.

كما أطلقنا «وادي تسمو» الرقمي الذي يهدف الى العمل كمنصة تجمع كل مستخدمي الصناعة الرقمية وتعزيز وتنمية منظومة رقمية حيوية للابتكار في قطر وتمكين اتصال ومواءمة القطاعات المختلفة بهدف تحقيق رؤية قطر الذكية. تسعى مبادرة وادي تسمو الرقمي الي تعزيز الاستثمار الرقمي في قطر وتصبح قطر مركز لحلول المدن الذكية للمنطقة.

مبادرة وادي تسمو الرقمي الي تعزيز الاستثمار الرقمي في قطر

أصبح الأمن السيبراني هماً كبيراً للدول وقد استضافت الدوحة في عام ٢٠١٩ «قمة الأمن السيبراني» بالشراكة بين مؤتمر ميونخ للأمن واللجنة الوطنية القطرية للأمن السيبراني، كيف تنظرون لتطور الأمن السيبراني في ظل التطور المتزايد للجرائم الالكترونية بما في ذلك برامج التجسس وانتهاك الخصوصية؟

إن تطوير مفهوم المدن الذكية وتقنياتها صاحبه تطور في شكل وحجم التحديات التي تواجه تطبيق هذا المفهوم، ومن أهمها التحديات الأمنية خاصة مع تنامي ظاهرة الجريمة الالكترونية والقرصنة على المستوى العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة .

وقد وضعت قطر مواجهة هذه التحديات ضمن أولوياتها فأطلقت في عام ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لحماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية الوطنية وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني وتطوير الإمكانيات والكوادر الوطنية المتخصصة.

ولطالما التزمت دولة قطر بتعزيز أمن المعلومات داخل الدولة وتشجيع التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية حيث وجه سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يبحث سبل

أهمية قوة الأمن السيبراني للدول واستعداد دولة قطر للعمل مع منظومات الأمم المتحدة

تنظيم هذا الموضوع في القانون الدولي وأكد سموه على استعداد دولة قطر لاستضافة هذا المؤتمر برعاية الأمم المتحدة وبذل كافة الجهود مع الشركاء الدوليين لإنجاحه.

تشرفت الدوحة باستضافة «اجتماع المجموعة الرئيسية لمؤتمر ميونخ للأمن» بالتزامن مع كيتكوم ٢٠١٩ لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي والعالمي، وزيادة الوعي بقضايا الأمن السيبراني وتداعياتها وتأثيراتها حيث تسعى دولة قطر إلى تعزيز تعاونها الإقليمي والدولي لتوفير بيئة سيبرانية آمنة وقوية. وذلك مبني على كلمة سموه في اجتماعات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اكد على أهمية قوة الأمن السيبراني للدول واستعداد دولة قطر للعمل مع منظومات الأمم المتحدة لتنظيم قانوني، وضبط مخاطر التكنولوجيا والاختراق والتجسس والقرصنة دوليا وخاصة مع زيادة أهمية التكنولوجيا الرقمي والمعلوماتية وتطورها. فتعمل قطر جاهدة لتحقيق الامن السيبراني والاستفادة من التقدم العلمي في مجال تكنولوجيا والاستفادة منها لتحقيق التقدم في سبيل الامن والاستقرار والازهار وخدمة الانسانة جمعاء.

ومن المنطلق نفسه كان توجه مؤتمر ومعرض قطر لتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٩ لتبني شعار «مدن آمنة وذكية» مسلطاً الضوء على تلك التحديات الأمنية ومحاولاً إيجاد الحلول اللازمة لمواجهتها، حيث عقد اجتماع المجموعة الرئيسية لمؤتمر ميونخ للأمن، لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي والعالمي، وزيادة الوعي بقضايا الأمن السيبراني وتداعياتها وتأثيراتها ، وكان هذا يدعم مساعي دولة قطر الرامية إلى تعزيز تعاونها الإقليمي والدولي لتوفير بيئة سيبرانية آمنة وقوية .

حقوق الانسان والأزمات الصحية

يمر العـالم ومنـذ أكثر من عـام بأزمـة صحية كبيرة جـراء انتشـار وباء فايـروس كورونـا – كوفيـد ١٩، وقد أثـر ذلك سـلباً على أوضـاع حقوق الانسـان في العديد من الدول في مختلف القارات. وأكثر حقوق الانسـان تأثـراً مـن هذه الجائحـة الحـق في الصحة، والحـق في الحيـاة، والحق في العمـل وحقوق العـمال، والحق في حريـة التنقـل والإقامة، والحق في التقـاضي والمحاكمـة العادلـة، والحق في الخصوصيـة، والحق في التعليـم. والحق في حريـة التجمع والحق في حرية ممارسـة الشـعائر الدينيـة، وأكـثر الفئـات تأثراً هـي الفئـات الضعيفة من أطفال ونسـاء وكبار سـن وذوي الإعاقة.

د. أمير كمال الدين أحمد
خبير قانوني

معلـوم أن التهديـدات الخطـيرة للصحـة العامـة والتي تهـدّد حياة الأمـة يمكـن أن تـبرر فـرض قيود عـلى بعـض الحقـوق، مثـل فرض الحجر الصحـي أو العـزل أو الاغلاق. ولكـن هـذه القيـود يجـب أن تكون قانونيـة، وضرورية، بنـاءً على أدلة علميـة، ولا يكون تطبيقها تعسـفيا ولا تمييزيـا، ولفترة زمنيـة محددة، وتحـترم كرامـة الإنسـان، وتكـون قابلـة للمراجعة ومتناسـبة من أجل تحقيق الهـدف المنشـود.[١]

يجيـز القانـون الـدولي لحقـوق الانسـان تقييـد بعـض الحقـوق الأساسـية وذلـك في حـالات الطـوارئ التي تهدد امن وسـلامة الامـة،[٢] وذلك بعـد اسـتيفاء عدد مـن الشروط منهـا: أن تفـرض حالة الطـوارئ في اضيـق الحـدود، وتحـدد مدتها، وتطبق بـدون تمييز، بالإضافـة الى عـدم تقييـد بعـض الحقـوق حتـى في حـالات اعـلان الطـوارئ، والتـي منهـا: الحـق في الحيـاة، الحـق في عـدم جواز اخضـاع أحـد للتعذيـب او المعاملة اللا إنسـانية او العقوبة اللا إنسانية او القاسـية او الحاطـة بالكرامـة، الحـق في المحاكمـة العادلـة، حظـر الاسـترقاق بـكل اشـكاله، عـدم رجعيـة القوانـين والحق في الاعـتراف بالحـق في الشـخصية القانونية لـكل شـخص، والحق في حريـة الفكـر والوجـدان والديـن.[٣]

التحدي الحقيقي هـو كيفية تعزيز وحماية حقوق الانسـان خـلال فترة الازمـات الصحية؟ وما هـي التزامات الدولـة؟ ومـا هو دور المؤسسـات الوطنية لحقوق الانسـان؟

ان تعزيـز وحمايـة حقوق الانسـان اثنـاء الازمـات الصحيـة يتطلـب ان تقـوم الحكومـات بإعمال عـدد من المعايـير لضـمان احـترام وحمايـة هـذه الحقـوق. ان أهـم هـذه المعايـير مـا يلي:

كفالـة اعلى مسـتوى مـن الصحة يمكن بلوغـه، واتخـاذ تدابـير لمنع تهديـد الصحـة العامـة، وتقديـم الرعايـة الطبية لمـن يحتاجهـا.[٤]

تعزيـز وحمايـة الحقـوق التـي ترتبـط بالحـق في الصحـة ارتباطـاً وثيقـاً مثـل الحـق في الغـذاء، والمسـكن، والعمـل، والتعليـم، والكرامـة الإنسـانية، والحيـاة، وعدم التمييـز، والمسـاواة، وحظر التعذيـب، والخصوصيـة، والوصـول إلى المعلومـات، وحريـة تكويـن الجمعيـات، والتجمـع، والتنقـل.٥

اتخـاذ التدابـير المناسـبة لإتاحـة الرعايـة الصحيـة للجميـع وبـدون تمييـز، وبتكلفـة معقولـة، وذات نوعيـة جيـدة، مـع ضرورة ضـمان حصـول الجميع على العـلاج، وعدم الحرمان مـن الرعايـة الصحية للذين لا يسـتطيعون دفـع ثمنهـا،

حماية حريـة التعبير وضمان الوصول إلى المعلومـات الهامـة التـي تتعلـق بالصحـة العامـة، وان لا يتم تقييدهـا الا في إطـار ما تسـمح به المعايـير الدوليـة. ويجـب ان تلتزم الـدول الشـفافية في الإعـلان عن

١- See: SIRACUSA Principles on the Limitation and Derogation Provision in the International Covenant on Civil and Political Rights, American Association for the International Commission of Jurists, https://www.icj.org/wp-content/uploads/1984/07/Siracusa-principles-ICCPR-legal-submission-1985-eng.pdf, accessed 2nd Dec 2020.

٢- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، صدر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، دخل حيز التنفيذ ٢٣ مارس ١٩٧٦، راجع المادة (٤).

٣- راجع اللجنة المعنية بحقوق الانسان، الدورة الثالثة عشر ١٩٨١، التعليق العام رقم ٥ (المادة ٤)، وثيقة الأمم المتحدة I.Rev\١\HRI\GEN.

٤- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صدر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، دخل حيز التنفيذ ٣ يناير ١٩٧٦، راجع المادة ١٢.

٥- اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرون (٢٠٠٠) التعليق العام رقم ١٤: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

المعلومات والاحصائيات عن الوضع الصحي. ويجب اتاحة المعلومات متاحة بلغات متعددة، وبوسائل تمكن للأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، والذين لديهم إعاقة في البصر او السمع الوصول اليها (مثل وسائل المكفوفين، ولغة الإشارة)، كما يجب تقديم معلومات للأطفال تكون مناسبة لأعمارهم لمساعدتهم في حماية أ نفسهم .

رفع الحظر على الانترنت، وإتاحة الوصول الى المعلومات على الانترنت. واتخاذ خطوات لضمان إتاحة وصول ذوي الدخل المنخفض إلى الانترنت.

كفالة الضمانات القانونية عند استخدام البيانات الصحية الشخصية.

إخضاع الحجر الصحي الالزامي، وعزل الأشخاص الذين يحملون الأعراض، والإغلاق، وحظر السفر بما يتماشى مع القانون والمعايير ا لد ولية .

تجنب القيود الشاملة والفضفاضة على التنقل والحرية الشخصية، ويج ان تكون القيود مبررة علميا وضرورية وبعد تأمين آليات لدعم ا لمتضر رين .

ضمان الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية عند فرض الحجر الصحي أو الإغلاق.

ضمان الرعاية الصحية المتساوية بدون تمييز للمحتجزين في مراكز الاحتجاز، مثل السجون، العزل الصحي، مراكز احتجاز المهاجرين، ومؤسسات ذوو الإعاقة، ودور العناية بكبار السنّ.

إجراء فحوصات الطبية اللازمة في أماكن الاحتجاز، وتوفير اللوازم الصحية اللازمة، وضمان التعقيم المنتظم لجميع الأماكن.

تبني خطة معلنة لمواجهة الازمة الصحية في مراكز الاحتجاز لتقليص خطر الإصابة في هذه المنشآت، والخطوات التي ستتخذها لاحتواء العدوى وحماية المساجين، وموظفي السجن، والزوار.

تبني سياسة تقليص عدد النزلاء من خلال الإفراج المشروط المناسب أو المبكّر، مع مراعاة عوامل مثل خطورة الجريمة المرتكبة وفترة السجن التي قضاها المحتجزون.

دعم العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ضمان حماية العاملين في قطاع الصحة، وضمان حصولهم على المعلومات الصحية، وما يكفي من الملابس والمعدات الواقية المناسبة، وتدريبهم على مكافحة العدوى. وأن توفّر برامج الحماية الاجتماعية لأسر الذين يموتون أو يمرضون نتيجة عملهم، ويجب أن تشمل هذه البرامج العمال غير ا لر سميين .

ضرورة انتظام واستمرار اعمال الحق في التعليم في حالة الإغلاق، وإيجاد حلول قائمة على التكنولوجيا المتطورة أو البسيطة أو من دون استخدام التكنولوجيا.

اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار غير المتناسبة على الأطفال الذين يواجهون أصلا حواجز تعيق حصولهم على التعليم.

يجب تعزيز الحق في المياه والصرف الصحي، وهما عنصران أساسيان في الحق في مستوى معيشي كاف، ويرتبطان ارتباطا وثيقا بالحق في الصحة. ينبغي للحكومات أن توقف فورا أي قطع للمياه بسبب عدم الدفع. كما يجب ان يكون لدى المرافق الصحية ما يكفي من المياه، وخدمات الصرف الصحي، والنظافة، وإدارة النفايات الطبية، والتنظيف.

اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الاثار الاقتصادية للازمة الصحية، ومساعدة العمال المتضررين من الازمة الصحية بما يشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وقطاع ا لخد ما ت .

اتخاذ تدابير خاصة لمستخدمي المنازل ومساعدتهم لمنع ظروف العمل المسيئة، وتقديم المساعدة المتعلقة بالتعامل مع الازمة الصحية.

حماية منظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني، والتي تودي عملاً اساسياً في دعم جهود معالجة الازمة الصحية، وينبغي للحكومات ألا تستغل هذا الوباء لتجريم عمل منظمات المجتمع المدني أو عرقلته.

حماية الحق في الخصوصية عند استخدام تقنيات المراقبة الرقمية للتعامل مع الازمة الصحية.

ان للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان واجب انساني واخلاقي وقانوني في اطار ممارسة اختصاصاتها ومهامها في تعزيز وحماية حقوق الانسان اثناء الازمات الصحية والطوارئ يقتضي رصد أوضاع حقوق الانسان، والكشف عن التحديات، وطبيعة المشكلات، ومراقبة مدى التزام الحكومة بمعايير حقوق الانسان، وتحديد الاحتياجات، والتوصية بشأنها للجهات المعنية لمعالجة الإشكاليات والانتهاكات التي تنجم من جراء الازمات الصحية.

اجتماع مع السفير الإيراني

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد محمد سبحاني سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمناسبة انتهاء فترة عمله سفيراً لدى دولة قطر وأكد الجانبان على ضرورة تفعيل سبل التواصل للتعاون في القضايا ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان

الدوحة: ٦ سبتمبر ٢٠٢٠

لقاء القائم بأعمال السفارة الأمريكية

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السفيرة غريتا هوتلز القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بدولة قطر وناقش الجانبان أهمية تبادل الخبرات والتجارب في مجالات حقوق الإنسان المختلفة وسبل تعزيزها.

الدوحة: ٨ سبتمبر ٢٠٢٠م

اجتمع مع سفير أذربيجان

اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد رشاد فاعل أوغلو إسماعيلوف سفير جمهورية أذربيجان بالدولة وتناول اللقاء أوجه التعاون في القضايا المتعلقة بنشر وإساء ثقافة حقوق الإنسان وتجسير سبل تبادل الخبرات وتجارب في الشئون الحقوقية.

١٢ اكتوبر ٢٠٢٠

لقاء السفير السوداني

التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيد عبد الرحيم الصديق سفير جمهورية السودان وبحث الجانبان القضايا ذات الاهتمام المشترك في قضايا حقوق الإنسان.

١٢ اكتوبر ٢٠٢٠

اجتماع مع السفير التركي

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة الدكتور محمد مصطفى كوكصو سفير جمهورية تركيا بالدولة والوفد المرافق له وبحث الجانبان على ضرورة تفعيل سبل التواصل للتعاون في القضايا ذات الصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

١٣ اكتوبر ٢٠٢٠

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع السفير الهندي

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد ديباك ميتال سفير جمهورية الهند والوفد المرافق له وتطرق الاجتماع لأهمية التعاون للارتقاء بثقافة حقوق الإنسان وتفعيل آليات تبادل الممارسات الفضلى بين الجانبين.

١٢ اكتوبر ٢٠٢٠

اجتماع مع رئيسة البعثة الأممية للهجرة بدولة قطر

اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة بسعادة السيدة إيمان يونس عريقات رئيسة بعثة الأمم المتحدة للهجرة بدولة قطر. وبحث الجانبان أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك في سبيل الارتقاء بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٣ نوفمبر ٢٠٢٠

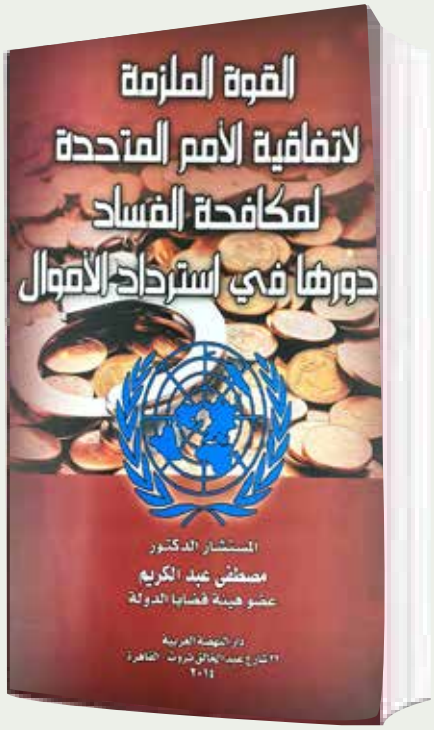

اسم الكتاب :

القوة الملزمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

المؤلف / الدكتور مصطفى عبدالكريم

السنة : ٢٠١٤

الناشر : دار النهضة العربية

نبذه عن الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، أن مفهوم الفساد يمكن تعريفة بأنه خروج عن القانون والنظام «عدم الالتزام بهما » أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة ، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية ، وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته «منظمة الشفافية الدولية» بأنه كل عمل يتضمن سواء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه او جماعته .

اسم الكتاب :

مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية

المؤلف / الدكتور سهيل حسين الفتلاوي

السنة : ٢٠١٦

الناشر : دار الثقافة

نبذه عن الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، أن العصر الراهن يسمى بعصر المنظمات الدولية، لما تضطلع عليه من أهداف سياسية وأقتصادية واجتماعية وقانونية ثقافية، وعسكرية، لدرجة أضفي على بعض المنظمة صفة نظام الدولة الكونفدرالية، وقد يأتي اليوم الذي تتحول فيه مثل هذه المنظمات الى النظام الفدرالي المركزي، فقد تطور مفهوم المنظمة الدولية بشكل كبير وسريع، كما اتسع نطاقها وتدخلت في تنظيم جوانب عديدة من نشاطات كانت متروكة الى عهد قريب للدول، وبدأت العديد من المنظمات تأخذ استقلالها الكامل، وتمتعها بالشخصية القانونية الكاملة المستقلة عن الشخصيات القانونية للدول الأعضاء .

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

International Human Rights Day

10 December 2020

إعادة البناء بشكل أفضل.

RECOVER BETTER.

" United Nations "

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

QATARNHRC | NHRCQATAR

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين, ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب التماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

ـ إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: **- التوقيع:**